

# البنك الشعبي المركزي



## ملخص بيان المعلومات

إصدار سندات تابعة
المبلغ الأقصى للإصدار : 2 000 000 000 درهم

المبلغ الأقصى للإصدار	2 000 000 000 درهم
العدد الأقصى للسندات	20 000 سند
القيمة الاسمية	100 000 درهم
الأجل	7 سنوات
سعر الفائدة	قابل للمراجعة سنويا، اعتمادا على سعر الفائدة الكامل لمدة 52 أسبوعا (سعر نقدي) والمحدد بالرجوع إلى منحى الأسعار المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة ، كما أصدره بنك المغرب بتاريخ 11 دجنبر 2017 أي 2,29% تضاف إليه علاوة المخاطرة بين 50 و 60 نقطة أساس . أي بسعر فائدة للخروج يتراوح بين 2,79% و 2,89% بالنسبة للسنة الأولى.
علاوة المخاطرة	بين 50 و 60 نقطة أساس
تداول السندات	بالتراضي
ضمان التسديد	بدون ضمان
طريقة التسديد	تسديد نهائي
طريقة التخصيص	التخصيص على الطريقة الفرنسية

يقتصر هذا الإصدار على المستثمرين المؤهلين الخاضعين للقانون المغربي كما تم تحديدهم في بيان المعلومات

المستشار والمنسق العام	هيئة التوطين والخدمة المالية للمصدر
الهيئة المكلفة بالتوظيف	

### تأشيرة الهيئة المغربية لسوق الرساميل

طبقا لأحكام منشور الهيئة المغربية لسوق الرساميل، القاضي بتطبيق المادة 14 من الظهير الشريف المعترف بمثابة قانون رقم 212-93-1 والصادر في 21 شتنبر 1993 كما تم تعديله وتتميمه، قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بالتأشير على أصل هذا البيان الخاص

بالمعلومات بتاريخ 14 دجنبر 2017 تحت المرجع VI/EM/038/2017

## تنبيه

قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 14 دجنبر 2017 بالتأشير على بيان المعلومات المتعلق بإصدار اقتراض للسندات التابعة من طرف البنك الشعبي المركزي. ويمكن في كل حين الاطلاع على بيان المعلومات المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل بالمقر الرئيسي للبنك الشعبي المركزي. كما يوضع داخل أجل أقصاه 48 ساعة لدى المؤسسات المكلفة بجمع الأوامر. ويوضع بيان المعلومات رهن إشارة العموم على الموقع الإلكتروني للهيئة المغربية لسوق الرساميل ([www.ammc.ma](http://www.ammc.ma)).

## ا. تقديم العملية

### ا.1. الإطار القانوني للعملية

بعد اطلاعها على تقرير مجلس الإدارة المتعلق ببرنامج الإصدار السندي ومن خلال اللجوء إلى الإمكانية التي تخولها لها المادة 294 من القانون 95-17 المتعلق بشركات المساهمة كما تم تعديله وتتميمه، ترخص الجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ 7 نونبر 2017 لمجلس الإدارة القيام بإصدار واحد أو عدة إصدارات للسندات التابعة مع أو بدون طلب عمومي للادخار، إلى حدود مبلغ يحدد سقفه في ثمانية مليارات درهم (8 000 000 000 درهم) بالنسبة لكافة الاقتراضات التي سيتم إصدارها.

تاريخ انعقاد الجمعية العامة العادية التي ترخص العملية :	7 نونبر 2017
المبلغ المرخص به :	8 000 000 000 درهم
مبلغ إصدار السندات السابقة :	0 000 000 000 درهم
الباقى :	8 000 000 000 درهم

في حالة إصدارات متعددة، يعتبر كل إصدار بمثابة اقتراض سندي حسب معنى المادة 298 من القانون 95/17 المتعلق بشركات المساهمة كما تم تعديله وتتميمه. وفي هذا الصدد، يمكن حصر مبلغ كل إصدار في مبلغ الاكتتابات المحصلة فعليا.

وتبلغ مدة صلاحية الترخيص المخول من طرف الجمعية العامة العادية خمس (5) سنوات ابتداء من تاريخ انعقاد الجمعية المذكورة.

وتخول الجمعية العامة العادية كافة السلطات لمجلس الإدارة مع إمكانية التفويض بغرض القيام في الفترات التي يراها مناسبة وقيل انقضاء أجل خمس (5) سنوات المذكور سابقا بإصدار واحد أو عدة إصدارات للسندات التابعة مع أو بدون طلب عمومي للادخار، إلى حدود مبلغ يحدد سقفه في ثمانية مليارات درهم (8 000 000 000 درهم) وتحديد نسب وشروط وكيفيات الاقتراض أو الاقتراضات السندية وفق الطريقة التي يراها مناسبة ومطابقة لصالح الشركة، كل ذلك طبقا للمقتضيات القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل في هذا المجال.

وبموجب السلطات المخولة له من طرف الجمعية العامة العادية بتاريخ 7 نونبر 2017، قرر مجلس إدارة البنك الشعبي المركزي المنعقد بتاريخ 8 نونبر 2017 تفويض رئيس مجلس الإدارة للصلاحيات اللازمة للقيام في الفترات التي يراها مناسبة وقيل انقضاء أجل خمس (5) سنوات الذي يلي تاريخ انعقاد الجمعية العامة المذكورة بإصدار واحد أو عدة إصدارات للسندات التابعة مع أو بدون طلب عمومي للادخار، إلى حدود مبلغ يحدد سقفه في ثمانية مليارات درهم (8 000 000 000 درهم) وتحديد نسب وشروط وكيفيات الاقتراض أو الاقتراضات السندية وفق الطريقة التي يراها مناسبة ومطابقة لصالح الشركة، كل ذلك طبقا للمقتضيات القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل في هذا المجال.

وطبقا للصلاحيات المخولة له من طرف مجلس إدارة البنك الشعبي المركزي بتاريخ 8 نونبر 2017، قام رئيس مجلس الإدارة في 11 دجنبر 2017 بحصر مبلغ هذه العملية لإصدار السندات التابعة في ملياري (2 000 000 000) درهم وتحديد الإجراءات التالية بما فيها أجل العملية وسعر فائدة الخروج على النحو الآتي :

- **الأجل : 7 سنوات**
- **سعر فائدة الخروج :** قابل للمراجعة سنويا، يتراوح بين %2,81 و %2,91 بالنسبة للسنة الأولى ( سعر الفائدة الاسمي هو سعر الفائدة الكامل لمدة 52 أسبوعا (سعر نقدي) والمحدد بالرجوع إلى منحنى الأسعار المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة ، كما أصدره بنك المغرب بتاريخ 11 دجنبر 2017 أي %2,29 وتتم مراجعته سنويا عند التاريخ السنوي للإصدار. وتضاف إليه علاوة المخاطرة بين 50 و 60 نقطة أساس . أي بين %2,79 و %2,89 بالنسبة للسنة الأولى.
- **طريقة التسديد :** تسديد نهائي
- **طريقة التخصيص :** التخصيص على الطريقة الفرنسية

## 1.2. أهداف العملية

يوصل البنك الشعبي المركزي تنفيذ استراتيجيته التنموية المندرجة ضمن دينامية نمو متواصل تروم تعزيز موقعه في المشهد البنكي.

ويتمثل الهدف الرئيسي لهذا الإصدار في :

- تمويل مشاريع تطوير البنك الشعبي المركزي دون المساس بالأموال الذاتية التنظيمية الحالية ؛
- تعزيز الأموال الذاتية التنظيمية الحالية وبالتالي تعزيز نسبة ملاءة القرض الشعبي للمغرب.

## 1.3. بنية العرض

يعتزم البنك الشعبي المركزي إصدار 20 000 سند تابعي بقيمة إسمية تبلغ 100 000 درهم. ويصل المبلغ الإجمالي للعملية إلى 2 000 000 000 درهم ( ملياري درهم) لأجل 7 سنوات، بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا وغير مدرجة في بورصة الدار البيضاء وبقيمة اسمية قدرها 100 000 درهم.

ولا يجب أن يتجاوز المبلغ الإجمالي بأي حال من الأحوال 2 000 000 000 درهم.

ويخصص هذا الإصدار للمستثمرين المؤهلين الخاضعين للقانون المغربي : هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة، الشركات المالية، مؤسسات الائتمان وشركات التأمين وإعادة التأمين وصندوق الإيداع والتدبير وهيئات المعاشات والتقاعد.

ويهدف اقتصار هذا الاكتتاب على المستثمرين المؤهلين الخاضعين للقانون المغربي إلى تسهيل تدبير الاكتتابات في السوق الأولية. علما أن كل مستثمر يرغب في شراء السندات يمكنه القيام بذلك في السوق الثانوية.

#### 1.4. خصائص السندات التابعة

ينبغي التمييز بين السند التابعي والسند الكلاسيكي بفعل مرتبة الديون المحددة تعاقديا بموجب بند التابعة. في حالة تصفية المؤسسة المصدرة، يتوقف تسديد الاقتراض طبقا لبند التابعة على تعويض جميع الدائنين الذين يحظون بالأولوية أو الدائنين العاديين.

تتمثل خصائص السندات كما يلي :

سندات تابعة غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء ، تجرد من طابعها المادي من خلال تسجيلها لدى الوديع المركزي (ماروكليبر) وتسجل في حساب لدى المنتسبين المؤهلين.	طبيعة السندات
لحامها	الشكل القانوني
2 000 000 000 درهم	الحد الأقصى للشطر
20 000 سند تابعي	العدد الأقصى للسندات المصدرة
100 000 درهم	القيمة الاسمية
7 سنوات	مدة الاقتراض
من 21 إلى 25 دجنبر 2017 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية	فترة الاكتتاب
28 دجنبر 2017	تاريخ الانتفاع
28 دجنبر 2024	تاريخ الاستحقاق
بين 50 و 60 نقطة أساس	علاوة المخاطرة
بالتكافؤ، أي 100000 درهم في تاريخ الانتفاع	سعر الإصدار
التخصيص على الطريقة الفرنسية	طريقة التخصيص
بالتراضي ( خارج بورصة الدار البيضاء)	تداول السندات
لا يوجد أي قيد تفرضه شروط الإصدار على التداول الحر للسندات التابعة.	

<p>ستتم مراجعة القسيمة سنويا في التواريخ السنوية التي تصادف تاريخ انتفاع الاقتراض، أي 28 دجنبر من كل سنة.</p>	<p><b>تاريخ تحديد سعر الفائدة</b></p>
<p>سيتم تبليغ سعر الفائدة الجديد من طرف المصدر خمسة أيام عمل قبل التاريخ السنوي في صحيفة مخول لها نشر الإعلانات القانونية.</p> <p>وسيتم أداء الفوائد في التاريخ السنوي أو في أول يوم عمل الذي يليه إذا كان هذا التاريخ لا يصادف يوم عمل.</p>	
<p><b>سعر فائدة قابل للمراجعة سنويا</b></p> <p>بالنسبة للسنة الأولى، يحتسب سعر الفائدة الإسمي بناء على أسعار فائدة سندات الخزينة لأجل 52 أسبوعا (سعر نقدي) والمحدد بالرجوع إلى منحنى الأسعار المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة ، كما أصدره بنك المغرب بتاريخ 11 دجنبر 2017 أي 2,29% تضاف إليه علاوة المخاطرة بين 50 و 60 نقطة أساس . أي بسعر فائدة يتراوح بين 2,79% و 2,89%.</p> <p>بالنسبة للسنوات الموالية، سيحتسب سعر الفائدة الاسمي للسندات التابعة بناء على آخر سعر فائدة لسندات الخزينة لأجل 52 أسبوعا المسجل أو المحتسب بواسطة استقطاب خطي على المنحنى الثانوي لسندات الخزينة والصادر عن بنك المغرب، داخل خمسة أيام عمل في البورصة التي تسبق كل تاريخ سنوي.</p> <p>يضاف إلى السعر المرجعي المحصل عليه علاوة المخاطرة ب ما بين 50 و 60 نقطة أساس.</p>	<p><b>سعر الفائدة الإسمي</b></p>
<p>عند حلول التاريخ السنوي، سيتم تحديد السعر المرجعي المعتمد وفق الكيفيات التالية :</p> <p>يتم حساب السعر المرجعي للسندات التابعة بناء على آخر سعر فائدة لسندات الخزينة لأجل 52 أسبوعا المسجل أو المحتسب بواسطة استقطاب خطي على منحنى الأسعار المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة والصادر عن بنك المغرب، في أجل خمسة أيام عمل في البورصة التي تسبق كل تاريخ سنوي.</p> <p>ويضاف إلى السعر المرجعي المحصل عليه علاوة المخاطرة ب ما بين 50 و 60 نقطة أساس.</p>	<p><b>طريقة حساب السعر المرجعي</b></p>
<p>تتدد القسائم في التواريخ التي تصادف سنويا تاريخ انتفاع الاقتراض، أي في 29 دجنبر من كل سنة. ويتم أداء الفوائد في نفس اليوم أو في أول يوم عمل الذي يلي 29 دجنبر إذا كان هذا الأخير لا يصادف يوم عمل.</p>	<p><b>أداء القسيمة</b></p>

<p>ستحتسب الفوائد تبعا للصيغة التالية</p> <p>القيمة الإسمية × سعر الفائدة الإسمي × عدد الأيام المضبوط / 360</p> <p>ستتوقف فوائد السندات التابعة عن السريان في اليوم الذي سيقوم فيه البنك الشعبي المركزي بتسديد رأس المال . ولا يمكن إجراء أي تأجيل للفوائد في إطار هذه العملية.</p>	
<p>سيخضع اقتراض السندات التابعة للبنك الشعبي المركزي لتسديد نهائي للمبلغ الأصلي.</p> <p>في حالة اندماج أو انفصال أو تقديم جزئي لأصول البنك الشعبي المركزي خلال مدة الاقتراض ترتب عنه تحويل شامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية أخرى، سيتم بشكل تلقائي تحويل الحقوق والواجبات المتعلقة بالسندات التابعة للهيئة القانونية التي حلت محل البنك الشعبي المركزي في الحقوق والواجبات.</p>	<p><b>تسديد المبلغ الأصلي</b></p>
<p>يمنع على البنك الشعبي المركزي القيام خلال كامل مدة الاقتراض بالتسديد المبكر للسندات التابعة موضوع هذا الإصدار</p> <p>بيد أن البنك يحتفظ بالحق في القيام بإعادة شراء السندات التابعة في السوق الثانوية شريطة أن تسمح بذلك المقتضيات القانونية والتنظيمية. وعلى ألا يكون لعملية إعادة الشراء أي تأثير يطل أي مكتب يرغب في الاحتفاظ بسنداته إلى غاية الاستحقاق العادي أو يطل الجدول الزمني للاستحقاق العادي. ويتم بالتالي إلغاء السندات التابعة التي أعيد شراؤها.</p>	<p><b>التسديد المبكر</b></p>
<p>لا يوجد أي تماثل بين السندات التابعة موضوع هذا البيان وسندات أي إصدار سابق.</p> <p>إذا قام البنك الشعبي المركزي لاحقا بإصدار سندات جديدة تتمتع من جميع المستويات بحقوق شبيهة بتلك التي يقتضيها هذا الإصدار، يمكن له دون الحصول على موافقة حاملي السندات، وشريطة أن تنص على ذلك عقود الإصدار، أن يجري تماثلا لكافة سندات الإصدارات المتعاقبة، موحدا بذلك مجموع العمليات المتعلقة بتدبير هذه السندات وتداولها.</p>	<p><b>بند التماثل</b></p>

<p>رتبة الاقتراض</p> <p>يخضع رأس المال والفوائد لبند التابعة.</p> <p>ولا يمس تطبيق هذا البند بأي شكل من الأشكال قواعد القانون المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتخصيص الخسائر، واجبات المساهمين وحقوق المكنتب للحصول وفق الشروط المحددة في العقد على أداء سنداته من حيث رأس المال والفوائد.</p> <p>وفي حالة تصفية البنك الشعبي المركزي ، لن يتم تسديد رأسمال وفوائد السندات التابعة لهذا الإصدار إلا بعد تعويض جميع الدائنين الذين لهم الأولوية أو العاديين. بينما يتم تسديد هذه السندات التابعة في نفس الرتبة التي توجد عليها الاقتراضات التابعة الأخرى التي يمكن للبنك الشعبي المركزي إصدارها لاحقا في المغرب كما في الخارج وذلك نسبة إلى مبلغها عند الاقتضاء.</p>	
<p>لا يخضع هذا الإصدار لأي ضمان خاص</p>	<p>ضمان استعادة الاموال</p>
<p>لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب للتصنيف</p>	<p>التصنيف</p>
<p>القانون المغربي المحكمة التجارية للدارالبيضاء</p>	<p>القانون المطبق المحكمة المختصة</p>
<p>تمثيل كتلة حاملي السندات</p> <p>في انتظار انعقاد الجمعية العامة لحاملي السندات ، عين رئيس مجلس إدارة البنك الشعبي المركزي السيد محمد حديد الخبير المحاسبي وكيلا مؤقتا.</p> <p>علاوة على ذلك، يلتزم البنك الشعبي المركزي بدعوة الجمعية العامة لحاملي السندات للانعقاد من أجل تعيين وكيل نهائي لكتلة حاملي السندات وذلك، داخل أجل سنة واحدة ابتداء من افتتاح فترة الاكتتاب.</p>	

## I.5. الجدول الزمني للعملية

التاريخ الأقصى	المراحل	الترتيب
14/12/2017	الحصول على تأشيرة الهيئة المغربية لسوق الرساميل	1
16/12/2017	نشر ملخص بيان المعلومات في صحيفة مخول لها نشر الإعلانات القانونية	2
21/12/2017	فتح فترة الاكتتاب	3
25/12/2017	إغلاق فترة الاكتتاب	4
26/12/2017	تخصيص السندات	5
26/12/2017	تبليغ نتائج العملية للمكتتبين	6
28/12/2017	التسديد / التسليم	7
29/12/2017	نشر نتائج العملية في صحيفة مخول لها نشر الإعلانات القانونية	8

## I.6. الوسطاء الماليون

التسمية	فئة الوسيط المالي
<b>Upline Corporate Finance</b> 162، زاوية شارع أنفا وزنقة موليير - 20050 - الدار البيضاء - المغرب الهاتف : 05 22 99 71 71	المستشار المالي
<b>البنك الشعبي المركزي</b> 101، شارع الزرقطوني - الدار البيضاء الهاتف : 05 22 20 25 33	الهيئة المكلفة بالتوظيف
<b>ميديا فينانس</b> 27، شارع مولاي يوسف - الدار البيضاء	المؤسسة المكلفة بالخدمة المالية للسندات

## 1.7. كيفيات الاكتتاب

### 1.7.1. فترة الاكتتاب

تبتدئ فترة الاكتتاب في هذا الإصدار يوم 21 دجنبر 2017 وتنتهي يوم 25 دجنبر 2017 مع احتساب اليوم الأخير من العملية

### 1.7.2. المكتتبون

يتمثل المكتتبون المشار إليهم في هذا الإصدار السندي في المستثمرين المؤهلين الخاضعين للقانون المغربي كما تم تحديدهم أدناه :

1. الشركات المالية المشار إليها في المادة 20 من القانون 12-103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها مع مراعاة احترام مقتضيات القانونية والتنظيمية والنظامية والقواعد الاحترازية التي تنظمها؛
2. مؤسسات الائتمان المشار إليها في المادة 20 من القانون 12-103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها مع مراعاة احترام مقتضيات القانونية والتنظيمية والنظامية والقواعد الاحترازية التي تنظمها؛
3. هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة التي ينظمها ظهير بمثابة قانون رقم 1-93-213 الصادر في ربيع الثاني 1414 (21 شتنبر 1993) المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة مع مراعاة احترام مقتضيات القانونية والتنظيمية والنظامية والقواعد الاحترازية التي تنظمها؛
4. شركات التأمين وإعادة التأمين المعتمدة كما ينظمها القانون 99-17 بمثابة مدونة التأمينات مع مراعاة احترام مقتضيات القانونية والتنظيمية والنظامية والقواعد الاحترازية التي تنظمها؛
5. صندوق الإيداع والتدبير مع مراعاة احترام مقتضيات القانونية والتنظيمية والنظامية والقواعد الاحترازية التي تنظمها؛
6. هيئات المعاش والتقاعد مع مراعاة احترام مقتضيات القانونية والتنظيمية والنظامية والقواعد الاحترازية التي تنظمها؛

تتم جميع الاكتتابات بشكل نقدي، مهما كانت فئة المكتتبين.

### 1.7.3. تحديد هوية المكتتبين

يجب على البنك الشعبي المركزي التأكد من هوية انتماء المكتتب لإحدى الفئات المبينة أدناه. ولهذا الغرض، يجب عليه الحصول على نسخة من الوثيقة التي تثبت هذه الهوية وإرفاقها بورقة الاكتتاب.

كما يجب على البنك الشعبي المركزي، الهيئة المكلفة بالتوظيف التأكد من أن ممثل المكتتبين يحظى بالقدرة على التصرف بصفته ممثلاً قانونياً أو من خلال توكيل في حوزته.

وبالنسبة لكل فئة من المكتتبين، تتمثل وثائق تحديد الهوية في :

الفئة	الوثائق المرفقة
هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة	• بالنسبة لصناديق التوظيف المشترك، رقم شهادة الإيداع في كتابة الضبط بالمحكمة ونسخة من قرار الترخيص ؛ • بالنسبة لشركات الاستثمار ذات رأسمال متغير، رقم السجل التجاري و نسخة من قرار الترخيص؛
مستثمرون مؤهلون خاضعون للقانون المغربي من غير هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة	نموذج التقييد في السجل التجاري يتضمن غرض الشركة ويبين انتماءهم لهذه الفئة

### 1.7.4. كيفية الاكتتاب

يجب على المكتتبين التعبير عن طلب أو عدة طلبات للاكتتاب مع تحديد عدد السندات المطلوبة ونسبة الفائدة المكتتبه حسب كل نقطة أساس. وتكون طلبات الاكتتاب تراكمية بشكل يومي، حسب مبلغ الاكتتاب وحسب الأشرط، ويمكن تلبية طلبات المكتتبين في حدود طلبهم وفي حدود السندات المتوفرة.

لم يتم وضع حد أدنى أو أقصى للاكتتابات برسم إصدار السندات موضوع هذا البيان للمعلومات، في حدود مبلغ العملية، أي ملياري مليون درهم.

ويلزم البنك الشعبي المركزي بجمع أوامر الاكتتاب لدى المكتتبين عبر الموعد لديه عن طريق استمارات الاكتتاب، بشكل بات ولا رجعة فيه، والتي يتم ملؤها وتوقيعها بشكل صحيح من طرف المكتتبين وفق النموذج المرفق بهذا البيان للمعلومات.

يجب على الموعد لديهم التأكد من القدرة المالية للمكتتبين في هذا الإصدار .  
من ناحية أخرى، يلتزم البنك الشعبي المركزي بعدم قبول الاكتتابات خارج فترة الاكتتاب.  
يتم جمع أوامر الاكتتاب، طيلة فترة الاكتتاب من طرف البنك الشعبي المركزي من خلال الموعد لديهم. ولا يتم قبول الاكتتابات من طرف هيئة أخرى غير البنك الشعبي المركزي.  
يجب ملء كل استمارة اكتتاب وتوقيعها وتأريخها من طرف المكتتب أو وكيله وتوجيهها للبنك الشعبي المركزي. ويجب أن تتم الاكتتابات نقدا ويجب التعبير عنها بعدد من السندات.

يجب على كل مكتتب التعبير عن أمره أو أوامره للاكتتاب من خلال تحديد عدد السندات المطلوبة ومبلغ الاكتتاب. يتعين على كل مكتتب أن يسلم في أجل أقصاه الثانية مساء ، طيلة فترة الاكتتاب، استمارة اكتتاب باتة ، حسب النموذج رففته.

في حالة توكيل بتدبير المحفظة يتضمن بندا صريحا يسمح بذلك، يمكن للوكيل أن يقوم محل المكتتب.  
وتعتبر استمارات الاكتتاب لا رجعة فيها يعد إغلاق فترة الاكتتاب.

## 1.8. كيفيات معالجة الأوامر

### 1.8.1. طرق التخصيص

بالنسبة للعملية موضوع هذا البيان للمعلومات وفي حدود مبلغ الإصدار السندي، تتم عملية التخصيص بأسلوب التخصيص على الطريقة الفرنسية.

وتتم طريقة التخصيص بأسلوب التخصيص على الطريقة الفرنسية كالتالي: تعتمد الهيئة المكلفة بالتوظيف التعهدات ذات علاوات المخاطر الدنيا داخل الحدين المقترحين إلى غاية وصول مبلغ الإصدار. وتحدد الهيئة المكلفة بالتوظيف نسبة الفائدة القصوى للمناقصة التي توافق علاوة المخاطر العليا للطلبات المعتمدة. وتتم تلبية التعهدات المعتمدة بالكامل وفق نسبة الفائدة القصوى أي علاوة المخاطر العليا للطلبات المعتمدة.

وهكذا، إذا كان مبلغ الاكتتابات أقل من سقف الإصدار، سيتم تخصيص الاكتتابات المحصلة في حدود المبالغ المطلوبة بنسبة الفائدة القصوى أي علاوة المخاطر العليا للطلبات المعتمدة. وفي المقابل، إذا كان مبلغ الاكتتابات أكبر من سقف الإصدار، نكون أمام حالتين :

- إذا كانت الاكتتابات المعتمدة معبر عنها بعدة علاوات للمخاطر، تعطى الأولوية بالكامل لتلبية الطلبات المعتمدة المعبر عنها بعلاوات المخاطر الدنيا. أما الاكتتابات المعتمدة المعبر عنها بعلاوات المخاطر العليا ستشكل موضوع تخصيص نسبي بناء على نسبة التخصيص المحددة كما يلي :  
كمية السندات المتبقية / الكمية المعبر عنها حسب علاوة المخاطر العليا»  
وتساوي في هذه الحالة علاوة المخاطر المعتمدة علاوة الفائدة العليا للطلبات المعتمدة وسيتم تطبيقها على جميع الاكتتابات المعتمدة ؛

- إذا كانت الاكتتابات المعتمدة معبر عنها بعلاوة مخاطرة وحيدة وسط الحدود المقترحة ( مع احتساب الحدود) ، تتم تلبية جميع الطلبات المعتمدة وفق هذه النسبة بشكل مطرد بناء على نسبة فائدة التخصيص المحددة كما يلي :  
« الكمية المعروضة / الكمية المطلوبة المعتمدة »

إذا كان عدد السندات المطلوب توزيعه، تبعا لقاعدة النسبية المبينة أعلاه ليس عددا صحيحا، يتم جبر هذا العدد للعدد الصحيح الأدنى مباشرة. ويتم تخصيص الكسور على أساس سند لكل مكتب، مع إعطاء الأولوية للطلبات الأقوى. وعند إغلاق فترة الاكتتاب يتم توطيد أوامر الاكتتاب من طرف الهيئة المكلفة بالتوظيف.

وتجدر الإشارة إلى أن السقف المرخص به بالنسبة للعملية موضوع هذا البيان للمعلومات هو ملياري (2 000 000 000) درهم، ولا يمكن أن يتجاوز المبلغ المعتمد بأي حال من الأحوال ملياري (2 000 000 000) درهم. وإذا كان عند إغلاق فترة الاكتتاب، المبلغ الإجمالي للاكتتابات المحصلة أقل من المبلغ الأقصى للإصدار (2 000 000 000 درهم)، يتم تخصيص الاكتتابات في حدود المبلغ المحصل.

### **1.8.2. تدابير إلغاء الاكتتابات**

إن كل اكتتاب لا يحترم الشروط المنصوص عليها في هذا البيان للمعلومات سيتم إلغاؤه من طرف الهيئة المكلفة بالتوظيف.

في حالة لم يتم اكتتاب الإصدار السندي بالكامل عند انتهاء أجل الاكتتاب، يمكن حصر مبلغ هذا الإصدار في مبلغ الاكتتابات التي تم تحصيلها بشكل فعلي.

### **1.9. كفيات التسديد/ التسليم**

#### **1.9.1. كفيات التسديد والتسليم**

ستتم عملية التسديد/التسليم بين ميديا فينانس ومؤسسات الإيداع للمكتبتين في إطار المعاملات بالتراضي التي توفرها منصة ماروكليز وستتم عند تاريخ الانتفاع المقرر في 28 دجنبر 2017. يتم تسديد السندات نقدا وبدفعة واحدة وتسجل في حساب المكتتب في 28 دجنبر 2017.

وتتكفل ميديا فينانس في تاريخ الانتفاع بتقبيد السندات التابعة في الحساب.

#### **1.9.2. توطين الإصدار**

تم تعيين ميديا فينانس كمؤسسة توطين العملية مكلفة بتنفيذ جميع العمليات المرتبطة بالسندات المصدرة في إطار هذا الإصدار موضوع هذا البيان للمعلومات.

في حالة لم يتم اكتتاب الإصدار السندي بالكامل عند انتهاء أجل الاكتتاب، يمكن حصر مبلغ هذا الإصدار في مبلغ الاكتتابات التي تم تحصيلها بشكل فعلي.

#### 1.10. إجراءات نشر نتائج هذه العملية

يتم نشر نتائج العملية من طرف البنك الشعبي المركزي في صحيفة مخول لها نشر الإعلانات القانونية في 29 دجنبر 2017.

#### 1.11. النظام الضريبي للسندات المصدرة

يلفت انتباه المستثمرين إلى أن النظام الضريبي المغربي مبين أدناه على سبيل الإشارة ولا يشكل جميع الوضعيات الضريبية المطبقة على كل مستثمر .  
وتتم دعوة الأشخاص المعنويين الراغبين في المشاركة في هذه العملية للتأكد لدى مستشارها المالي من النظام الضريبي المطبق على حالتها الخاصة.  
مع مراعاة التعديلات القانونية أو التنظيمية ، يتم بعده تفصيل النظام الجاري به العمل .

##### 1.11.1. النظام الضريبي للمداخيل

#### الأشخاص الخاضعون للضريبة على الشركات

تخضع عائدات التوظيف ذات الدخل القار لاقتطاع من المصدر بنسبة 20% يتم حسمها من الدفعات التوقعية وعند الاقتضاء من المبلغ الباقي من الضريبة على الشركات برسم السنة المالية التي تم فيها الاقتطاع.  
في هذه الحالة، يجب على المستفيدين عند تحصيل هذه العائدات الإشارة إلى :

- اسم الشركة ومقرها الرئيسي أو مؤسستها الرئيسية ؛
- رقم السجل التجاري و رقم القيد الضريبي للضريبة على الشركات

## الأشخاص الخاضعون للضريبة على الدخل

تخضع عائدات التوظيف ذات الدخل القار للضريبة على الدخل بنسبة :

- **30%** بالنسبة للمستفيدين الأشخاص الذاتيين غير الخاضعين للضريبة على الدخل وفق نظام صافي الربح الفعلي أو نظام صافي الربح المبسط ؛
- **20%** يتم اقتطاعها من مساهمة الضريبة على الدخل مع حق الإرجاع بالنسبة للمستفيدين من الأشخاص المعنويين والأشخاص الذاتيين الخاضعين للضريبة على الدخل وفق نظام صافي الربح الفعلي أو نظام صافي الربح المبسط ؛ ويجب على المستفيدين المذكورين التصريح عند تحصيل هذه المداخل ب :

- ✓ الإسم العائلي والشخصي والعنوان ورقم بطاقة التعريف الوطني
- ✓ رقم القيد الضريبي للضريبة على الدخل

### **1.11.2. النظام الضريبي لفوائض القيمة**

## الأشخاص المعنويون

طبقا لمقتضيات المدونة العامة للضرائب، تخضع أرباح بيع السندات وسندات الدين الأخرى حسب الحالة إما للضريبة على الدخل أو الضريبة على الشركات.

## II. تقديم شركة الإصدار

### II.1. النشاط

البنك الشعبي المركزي هو هيئة من هيئات القرض الشعبي للمغرب. ويخضع هذا الأخير الذي تأسس بموجب ظهير شريف رقم 1-60-232 بتاريخ 2 فبراير 1961 لأحكام القانون 96-12 القاضي بإصلاح القرض الشعبي للمغرب كما تم تنميته وتعديله بموجب القانون رقم 07-42 الصادر في 20 أكتوبر 2008 والقانون 08-44 الصادر في 24 غشت 2010 والقانون 14-77.

يتكون القرض الشعبي للمغرب من مجموعة بنوك وهي البنك الشعبي المركزي من جهة وعشرة (10) بنوك شعبية جهوية من جهة أخرى. وتسند للقرض الشعبي للمغرب مهمة تشجيع نشاط تنمية كل منشأة متوسطة أو صغيرة، حرفية أو صناعية أو خدماتية، بتوزيع قروض صغيرة ومتوسطة وطويلة الأمد. كما أنه يساهم في تعبئة الادخار واستخدامه على مستوى الجهات التي تم جمعه فيها وكذا النهوض بالأعمال البنكية على الصعيد الجهوي.

البنك الشعبي المركزي	تسمية الشركة
101، شارع الزرقطوني - ص.ب : 20100، الدار البيضاء	المقر الرئيسي
522 22 25 89 / 522 22 41 11 / 522 20 25 33 (212)	الهاتف
522 20 93 40 / 522 22 26 99 (212)	الفاكس
www.gbp.ma	الموقع الإلكتروني
البنك الشعبي المركزي شركة مساهمة ذات مجلس إدارة وخاضعة لأحكام القانون رقم 95-17 كما تم تعديله وتنميته 1	الشكل القانوني
تأسس البنك الشعبي المركزي بموجب ظهير شريف رقم 1-60-232 بتاريخ 2 فبراير 1961 على شكل شركة تعاونية برأسمال متغير	تاريخ التأسيس
99 سنة	مدة الحياة
السجل التجاري للدار البيضاء رقم 28173	رقم السجل التجاري
من فاتح يناير إلى 31 دجنبر	السنة المالية
نصت المادة 5 من النظام الأساسي للبنك الشعبي المركزي على ما يلي :	غرض الشركة
<p><b>1- العمليات البنكية</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>تهدف الشركة إلى القيام في إطار مهامها المعتادة بجميع العمليات التي قد تناط بالبنوك وفقا لأحكام القانون رقم 12-103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المندرجة في حكمها ولكل نص يعدل أو يتمم القانون</li> </ul>	

تم تحويل البنك الشعبي المركزي من شركة تعاونية برأسمال متغير إلى شركة مساهمة، طبقا للمادة 16 من القانون 12/96 كما تم تعديله وتنميته.

المذكور.

- تمارس الشركة أنشطتها البنكية، تحت الوصاية والمراقبة التقنية والمالية للجنة المديرية للقرض الشعبي للمغرب.

## 2- الهيئة المركزية البنكية للبنوك الشعبية الجهوية

- الشركة هي الهيئة المركزية البنكية للبنوك الشعبية الجهوية خاضعة للقانون رقم 12/96 المذكور أعلاه.
- في هذا الصدد، يعهد إليها بالمهام التالية :
- مقاصة الديون المتبادلة المستحقة لهيئات القرض الشعبي للمغرب ؛
- إعادة تمويل البنوك الشعبية الجهوية وفق الشروط التي تحددها اللجنة المديرية ؛
- جمع الاكتتابات بالقيم المنقولة العامة أو الخاصة التي تتلقاها هيئات القرض الشعبي للمغرب ؛
- توطيد حسابات هيئات القرض الشعبي للمغرب والشركات التابعة له.
- وإعداد حساباته الموطدة، تتشكل الهيئة المكلفة بالتوطيد من هيئات القرض الشعبي للمغرب ؛
- القيام وفق الإجراءات التي تحددها اللجنة المديرية بإدارة :
  - فوائض خزينة البنوك الشعبية الجهوية؛
  - المرافق ذات المصلحة المشتركة لهيئات القرض الشعبي للمغرب؛
  - صندوق دعم القرض الشعبي للمغرب؛
  - جمع التصاريح كيفما كانت طبيعتها المتعلقة ببنك المغرب والإدارة والهيئات المهنية؛
- الاضطلاع بكل مهمة تكلفه بها اللجنة المديرية ، تطبيقا لأحكام المادة 11 من القانون رقم 96-12.
- بمقتضى أحكام المادة 55 من القانون 96-12، يضع البنك الشعبي المركزي رهن تصرف البنوك الشعبية الجهوية يشكل مؤقت ، المستخدمين الإداريين اللازمين لحسن سيرها.

## 3- الأنشطة لحساب اللجنة المديرية

- يتولى البنك الشعبي المركزي سكرتارية اللجنة المديرية للقرض الشعبي

- للمغرب بمقتضى أحكام المادة 14 من القانون 96-12 .
- يجوز للجنة المديرية، طبقاً للمادة 11 من القانون المذكور، أن تكلف البنك الشعبي المركزي بتنفيذ القرارات التي تتخذها بحكم اختصاصاتها التي يخولها لها القانون.
- تلتزم قرارات اللجنة المديرية هيئات القرض الشعبي للمغرب.

#### 4- عمليات التسيير والاستثمار وأخذ المساهمات - الشركات التابعة

- مع مراعاة احترام معايير ومساطر وشروط تمويل الميزانيات التي تحددها اللجنة المديرية للقرض الشعبي للمغرب، يمكن للشركة القيام بالعمليات التالية :

##### 4-1 التسيير :

- يجوز للشركة القيام بكافة مصاريف التسيير اللازمة لنشاطها.

##### 4-2 الاستثمار :

- يجوز للشركة القيام بجميع الاستثمارات المنقولة وغير المنقولة اللازمة لمزاولة نشاطها وللحفاظ على مصالحها و سكن مستخدميها.

##### 4-3 أخذ مساهمات في رأسمال البنوك الشعبية الجهوية :

- تحدد اللجنة المديرية مستوى مساهمة البنك الشعبي المركزي في رأسمال كل من البنوك الشعبية الجهوية، وذلك دون المس بمقتضيات المادة 23- من القانون 96-12.

##### 4-4 المساهمات الأخرى والشركات التابعة :

- يخضع أخذ البنك الشعبي المركزي لمساهمات في هيئة أو هيئات القرض الشعبي للمغرب للموافقة المسبقة للجنة المديرية التي تحدد مستويات هذه العملية وإجراءاتها
- يجوز للشركة، مع مراعاة احترام مقتضيات القانون رقم 12-103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات الاعتبارية في حكمها، والقوانين التنظيمية الجاري بها العمل ، ومع مراعاة ترخيص اللجنة المديرية :

<p>- أخذ مساهمات في جميع الشركات والمقاولات الموجودة أو قيد الإنشاء ، مع إعطاء الأولوية لتلك التي تعود بالنفع على المستويين المحلي أو الجهوي.</p> <p>- إنشاء أو تصفية أية شركة تابعة بالمغرب أو بالخارج ، يعهد لها بإدارة أو استغلال أنشطة مشتركة لمجموعة البنوك الشعبية.</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>▪ بيد أنه لا يمكنها التدخل مباشرة في الدوائر الترابية التي تنشط بها البنوك الشعبية الجهوية دون الحصول على موافقة البنك الشعبي الجهوي المعني. وفي حالة خلاف، يرفع النزاع للجنة المديرية من أجل البت في ذلك.</li> <li>▪ وعموما، يجوز للشركة القيام بجميع العمليات البنكية والمالية والتجارية والصناعية والمنقولة والعقارية التي قد ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بغرض الشركة.</li> </ul>	
<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ إلى غاية 30 نونبر 2017، بلغ رأسمال الشركة 1 822 546 560 درهم موزعا على 182 254 656 سهما.</li> </ul>	<p><b>رأسمال الشركة الحالي</b></p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ يمكن الاطلاع على الوثائق القانونية ، وخاصة النظام الأساسي ومحاضر الجمعيات العامة للمساهمين وتقارير مراقبي الحسابات وتقارير التدبير بمقر البنك الشعبي المركزي.</li> </ul>	<p><b>الوثائق القانونية</b></p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ باعتبار شكله القانوني، يخضع البنك الشعبي المركزي للقانون المغربي والقانون رقم 95-17 الصادر في 30 غشت 1996 المتعلق بشركات المساهمة ، كما تم تعديله وتتميمه.</li> <li>▪ باعتبار انتمائه للقرض الشعبي للمغرب، يخضع البنك الشعبي المركزي للقانون 96-12 ، كما تتميمه وتعديله بواسطة القانون 07-42 والقانون 08-44 والقانون 14-77 المتعلق بالقرض الشعبي للمغرب ؛</li> <li>▪ باعتبار نشاطه، يخضع البنك الشعبي المركزي لظهير شريف رقم 1/05/178 صادر في 15 محرم 1427 الموافق 14 فبراير 2006 بتنفيذ القانون رقم 12-103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها ؛</li> <li>▪ باعتباره شركة مدرجة في البورصة، يخضع البنك الشعبي المركزي للمقتضيات القانونية والتنظيمية المتعلقة بالسوق المالية وخصوصا :</li> <li>▪ ظهير شريف معتبر بمثابة قانون رقم 211-93-1 صادر في 21 شتنبر 1993 المتعلق ببورصة القيم المعدل والمتمم بواسطة القوانين رقم 96-34 و 00-29 و 01-52 و 06-45 ؛</li> <li>▪ النظام العام لبورصة القيم المصدق عليه بقرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 1268-08 الصادر في 7 يوليوز 2008 المغير والمتمم بموجب قرار</li> </ul>	<p><b>النصوص التشريعية والقانونية المطبقة</b></p>

<p>وزير الاقتصاد والمالية رقم 10-1156 الصادر في 7 أبريل 2010 وقرار رقم 14-30 الصادر في 6 يناير 2014 وقرار رقم 16-1955 الصادر في 4 يوليوز 2016؛</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>▪ ظهير شريف معتبر بمثابة قانون رقم 212-93-1 صادر في 21 شتنبر 1993 كما تم تعديله وتتميمه بموجب القوانين رقم 01-23 و 05-36 و 06-44 و 09-43 ؛</li> <li>▪ ظهير شريف رقم 246-96-1 صادر في 9 يناير 2011 معتبر بمثابة قانون رقم 96-35 المتعلق بإحداث وديع مركزي وتأسيس نظام عام لقيود بعض القيم في الحساب، المغير والمتمم بواسطة القانون رقم 02-43 ؛</li> <li>▪ النظام العام للوديع المركزي المصدق عليه بواسطة قرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 98-932 صادر في 16 أبريل 1998 ومعدل بواسطة قرار وزير الخوصصة والسياحة رقم 01-1961 صادر في الجريدة الرسمية رقم 4966 بتاريخ 3 يناير 2002 والقرار رقم 05-77 الصادر في 17 مارس 2005 ؛</li> <li>▪ ظهير شريف رقم 21-04-1 صادر في فاتح ربيع الأول 1425 (21 أبريل 2004) بتنفيذ القانون رقم 03-26 المتعلق بالعروض العمومية في سوق البورصة كما تم تعديله وتتميمه بواسطة القانون رقم 06-46 ؛</li> <li>▪ النظام العام للهيئة المغربية لسوق الرساميل.</li> <li>▪ ظهير شريف رقم 03-95-1 بمثابة قانون 94-35 المتعلق بسندات الدين القابلة للتداول.</li> <li>▪ دورية الهيئة المغربية لسوق الرساميل</li> </ul>	
<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ يخضع البنك الشعبي المركزي ، باعتباره مؤسسة ائتمان، للضريبة على الشركات ( 37 % ) والضريبة على القيمة المضافة ( 10 % ) .</li> </ul>	<p>النظام الجبائي</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ المحكمة التجارية للدار البيضاء</li> </ul>	<p>المحكمة المختصة في حالة نزاع</p>

## II.2. بنية المساهمين

### التطور التاريخي لبنية المساهمين

30 نونبر 17		31 دجنبر 16		31 دجنبر 15		31 دجنبر 14		المساهمون
نسبة رأس المال و حقوق التصويت	عدد السندات المملوكة	نسبة رأس المال و حقوق التصويت	عدد السندات المملوكة	نسبة رأس المال و حقوق التصويت	عدد السندات المملوكة	نسبة رأس المال و حقوق التصويت	عدد السندات المملوكة	
52,41%	95 528 367	52,01%	94 787 367	51,07%	93 083 115	52,07%	90 149 952	البنوك الشعبية الجهوية
0,00%	1	0,00%	1	0,00%	1	0,00%	1	الخبزينة
3,78%	6 882 048	4,89%	8 914 526	5,98%	10 897 674	1,74%	3 019 241	مستخدمي القرض الشعبي للمغرب
		0,00%	0	1,32%	2 408 548	4,21%	7 289 626	المجمع الشريف للفوسفاط
31,35%	57 137 411	31,96%	58 249 924	14,16%	25 815 989	13,17%	22 794 884	مؤسساتيون مختارون من ضمنهم*
5,39%	9 822 289	5,36%	9 772 289	-	-	-	-	التعاقدية المكزية المغربية للتأمين
5,98%	10 904 158	5,98%	10 904 158	-	-	-	-	الصندوق المهني المغربي للتقاعد
6,09%	11 092 510	6,09%	11 092 510	-	-	-	-	النظام العام لمعاملات التقاعد
12,44%	22 674 999	11,12%	20 269 110	27,46%	50 049 329	28,81%	49 888 219	أسهم متنوعة ( من ضمنها أسهم متداولة في البورصة)
0,02%	31 830	0,02%	33 728	0,00%	0	0,00%	0	أسهم مملوكة ذاتيا
100,00%	182 254 656	100,00%	182 254 656	100,00%	182 254 656	100,00%	173 141 923	المجموع

\* مساهمون يمتلكون على الأقل 5% من رأس المال

المصدر: البنك الشعبي المركزي وبورصة الدار البيضاء

في 13 شتنبر 2011، قام البنك الشعبي المركزي بزيادة في رأس المال حسب الطرق التالية :

- زيادة في رأس المال مخصصة لمؤسساتيين مختارين. ووصل المبلغ الإجمالي للعملية إلى 3 140 838 060 درهم هم 7 813 030 سهما للبنك الشعبي المركزي بسعر 402 درهم للسهم.
- زيادة في رأس المال مخصصة لمستخدمي البنك. ووصل المبلغ الإجمالي للعملية إلى 1 336 028 130 درهم هم 3 906 515 سهما للبنك الشعبي المركزي بسعر 342 درهم للسهم.

في 2 نونبر 2011 ، قرر البنك الشعبي المركزي إجراء زيادة في رأس المال بمبلغ 781 302 930 درهم من خلال دمج جزء من الاحتياطيات. وتم إنجاز هذه الزيادة في رأس المال من خلال إحداث 78 130 293 سهما جديدا بقيمة اسمية قدرها 10 دراهم للسهم.

وهكذا انتقل رأسمال البنك الشعبي المركزي إلى 1 562 605 860 درهم موزعا على 156 260 586 سهما بقيمة اسمية قدرها 10 دراهم للسهم.

وبتاريخ 30 ماي 2012، قام البنك الشعبي المركزي بزيادة في رأس المال مخصصة لمجموعة BPCE Maroc في حدود 5 % . ووصل المبلغ الإجمالي للعملية إلى 1 653 072 441 درهم . وارتفع رأسمال البنك الشعبي المركزي بمبلغ 82 242 410 درهم ليصل إلى 1 644 848 270 موزعا على 164 484 827 سهما بقيمة اسمية قدرها 10 دراهم للسهم. وفي 26 شتنبر 2012، قامت الخزينة العامة بتفويت 10 % من رأسمال البنك الشعبي المركزي إلى البنوك الشعبية الجهوية بمبلغ 3,30 مليار درهم.

بتاريخ 22 أكتوبر 2012، قام البنك الشعبي المركزي بزيادة في رأس المال مخصصة لمجموعة شركة التمويل الدولية في حدود 5 % . ووصل المبلغ الإجمالي للعملية إلى 1 740 076 296 درهم . وارتفع رأسمال البنك الشعبي المركزي بمبلغ 86 570 960 درهم ليصل إلى 1 731 419 230 موزعا على 173 141 923 سهما بقيمة اسمية قدرها 10 دراهم للسهم. وفي السنة المالية 2012، ارتفع عدد أسهم البنك الشعبي المركزي التي تمتلكها البنوك الشعبية الجهوية لتبلغ 76 357 911 سهم ( مقابل 54 948 059 سهما إلى غاية متم سنة 2011) . وتعود هذه الزيادة من جهة على شراء أسهم جديدة للبنك الشعبي المركزي في السوق ولتفويت الدولة لنسبة 10 % من رأسمال البنك الشعبي المركزي إلى البنوك الشعبية الجهوية في 26 شتنبر 2012. في 17 أبريل 2014، قامت الخزينة العامة بتفويت 6 % من رأسمال البنك الشعبي المركزي إلى البنوك الشعبية الجهوية بمبلغ 2,055 مليار درهم.

في 25 نونبر 2015، قام البنك الشعبي المركزي بزيادة في رأس المال مخصصة لمستخدمي القرض الشعبي للمغرب. ووصل المبلغ الإجمالي للعملية إلى 1 676 742 872 درهم . وارتفع رأسمال البنك الشعبي المركزي بمبلغ 91 127 330 درهم ليصل إلى 1 822 546 560 درهم موزعا على 182 254 656 سهما.

إلى غاية 30 نونبر 2017، تتوزع بنية المساهمين في رأسمال البنك الشعبي المركزي على الشكل التالي :

المساهمون	عدد الأسهم وحقوق التصويت	نسبة الامتلاك
البنوك الشعبية الجهوية	95 528 367	52,41%
البنك الشعبي لمكناس	11 232 463	6,16%
البنك الشعبي لأكادير	11 403 641	6,26%
البنك الشعبي لفاس	11 234 099	6,16%
البنك الشعبي للعيون	5 292 257	2,90%
البنك الشعبي لطنجة	11 281 328	6,19%
البنك الشعبي لمراكش	11 103 915	6,09%
البنك الشعبي للرباط	11 391 711	6,25%
البنك الشعبي للناظور	11 357 553	6,23%
البنك الشعبي لوجدة	11 231 400	6,16%

0,00%	1	الخزينة العامة للمملكة
3,78%	6 882 048	المستخدمون
4,51%	8 224 241	مجموعة BPCE المغرب
5,98%	10 904 158	الصندوق المهني المغربي للتقاعد
3,64%	6 637 336	التعاضدية الفلاحية المغربية للتأمين
5,39%	9 822 289	التعاضدية المركزية المغربية للتأمين
0,97%	1 767 000	تعاضدية التأمين الشعبي
0,20%	356 349	سهام للتأمينات
2,45%	4 474 006	الصندوق المغربي للتقاعد
1,19%	2 176 640	تأمين الوفاء
0,92%	1 682 882	الملكية الوطنية للتأمين
6,09%	11 092 510	النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد
0,02%	31 830	أسهم مملوكة ذاتيا
12,44%	22 674 999	مساهمون مختلفون
100,00%	182 254 656	المجموع

المصدر: البنك الشعبي المركزي

### 11.3. مجلس الإدارة

إلى غاية 30 نونبر 2017 ، يتكون مجلس إدارة البنك الشعبي المركزي من الأعضاء التاليين :

الاسم / التسمية	الوظيفة	تاريخ التعيين أو الانتداب من طرف أعضاء المجلس	تاريخ تجديد مدة الانتداب	تاريخ انتهاء مدة الانتداب
السيد محمد بنشعوبون	الرئيس المدير العام	انتداب من طرف الجمعية العامة بتاريخ 01/02/2008	الجمعية العامة بتاريخ 29 يونيو 2017	الجمعية العامة التي ستبنت في حسابات السنة المالية 2022
السيدة زينب عباد الأندلسي	عضو مجلس إدارة مستقل	إدارة الجمعية العامة بتاريخ 29 يونيو 2017	-	الجمعية العامة التي ستبنت في حسابات السنة المالية 2022
السيد مصطفى التراب	عضو مجلس إدارة	انتداب من طرف المجلس الإداري بتاريخ 27/07/2016	الجمعية العامة بتاريخ 29 يونيو 2017	الجمعية العامة التي ستبنت في حسابات السنة المالية 2022
السيد ألبيرتو روزيتي	عضو مجلس إدارة مستقل	إدارة الجمعية العامة بتاريخ 29 يونيو 2017	-	الجمعية العامة التي ستبنت في حسابات السنة المالية 2022

البنك الشعبي للرباط القنيطرة يمثله رئيس مجلس إدارته الجماعية السيد جليل السبتي	عضو مجلس إدارة	الجمعية العامة بتاريخ 25/05/2005	الجمعية العامة بتاريخ 29 يونيو 2017	الجمعية العامة التي سنتبت في حسابات السنة المالية 2022
البنك الشعبي لمراكش بني ملال يمثله رئيس مجلس إدارته الجماعية السيد نور الدين بالمحجوبي	عضو مجلس إدارة	الجمعية العامة بتاريخ 25/05/2005	الجمعية العامة بتاريخ 29 يونيو 2017	الجمعية العامة التي سنتبت في حسابات السنة المالية 2022
البنك الشعبي لطنجة تطوان تمثله رئيسة مجلس إدارته الجماعية السيدة منى البنيوري	عضو مجلس إدارة	الجمعية العامة بتاريخ 27/02/2001	الجمعية العامة بتاريخ 29 يونيو 2017	الجمعية العامة التي سنتبت في حسابات السنة المالية 2022
الصندوق المهني المغربي للتقاعد يمثله رئيس مجلس إدارته الجماعية السيد خالد شداي	عضو مجلس إدارة	مجلس الإدارة بتاريخ 02/06/2016	الجمعية العامة بتاريخ 29 يونيو 2017	الجمعية العامة التي سنتبت في حسابات السنة المالية 2022
البنك الشعبي للوسط الجنوبي يمثله رئيس مجلس إدارته الجماعية السيد محمد بولغماير	عضو مجلس إدارة	مجلس الإدارة بتاريخ 09/03/2016	الجمعية العامة بتاريخ 29 يونيو 2017	الجمعية العامة التي سنتبت في حسابات السنة المالية 2022
مجموعة BPCE المغرب يمثله السيد فرانسوا بيرول، رئيس مجلس الإدارة الجماعية لمجموعة BPCE	عضو مجلس إدارة	الجمعية العامة بتاريخ 24/05/2013	الجمعية العامة بتاريخ 29 يونيو 2017	الجمعية العامة التي سنتبت في حسابات السنة المالية 2022
السيد أدريانو أريتي	عضو مجلس إدارة مستقل	الجمعية العامة بتاريخ 24/05/2013	الجمعية العامة بتاريخ 29 يونيو 2017	الجمعية العامة التي سنتبت في حسابات السنة المالية 2022
التعاضدية المركزية المغربية للتأمين يمثلها السيد هشام بلماح رئيس مجلس إدارتها الجماعية	عضو مجلس إدارة	الجمعية العامة بتاريخ 24/05/2013	الجمعية العامة بتاريخ 29 يونيو 2017	الجمعية العامة التي سنتبت في حسابات السنة المالية 2022

المصدر : البنك الشعبي المركزي

#### II.4. تقديم الشركات التابعة

إلى غاية 30 يونيو 2017، يتحكم البنك الشعبي المركزي في مجموعة من الشركات التابعة تعمل في مجالات مختلفة :

الشركات التابعة*	القطاع	% من رأس المال	% من حقوق التصويت	% من المنفعة	% من السيطرة
البنك الشعبي للوسط الجنوبي	بنك	51,60%	51,60%	51,60%	100,00%

100,00%	53,20%	52,75%	52,75%	بنك	البنك الشعبي لفاس-تازة
100,00%	51,94%	52,71%	52,71%		البنك الشعبي للعيون
100,00%	54,47%	52,21%	52,21%	بنك	البنك الشعبي لمراكش-بني ملال
100,00%	51,43%	52,53%	52,53%	بنك	البنك الشعبي لمكناس
100,00%	51,03%	52,63%	52,63%	بنك	البنك الشعبي للناظور-الحسيمة
100,00%	51,31%	52,47%	52,47%	بنك	البنك الشعبي لوجدة
100,00%	50,79%	52,44%	52,44%	بنك	البنك الشعبي لطنجة-تطوان
100,00%	53,10%	52,51%	52,51%	بنك	البنك الشعبي للرباط القنيطرة
100,00%	100,00%	100,00%	100,00%	بنك	الشعبي بنك
62,50%	62,50%	62,50%	62,50%	بنك	البنك الشعبي للمغرب وإفريقيا الوسطى
77,43%	77,43%	77,43%	77,43%	الإتحاد	مغرب إتحاد الدولية
100,00%	77,98%	54,10%	54,10%	صندوق استثماري	CCI
50,34%	48,59%	43,50%	43,50%	صندوق استثماري	IMC
87,28%	77,25%	66,38%	66,38%	قرض الاستهلاك	فيفاليس
100,00%	95,66%	89,95%	60,00%	سوق الرساميل	ميديافينانس
83,62%	84,35%	83,62%	83,62%	التأجير طويل الأمد	الشعبي للتأجير
100,00%	85,28%	70,00%	70,00%	بنك أوفشور	الشعبي أنترناسيونال بنك
77,25%	77,25%	77,25%	77,25%	بنك	البنك الشعبي المغربي الغيني
38,58%	43,49%	51,56%	38,58%	بنك	بنك العمل
100,00%	100,00%	100%	100%	التمويل الأصغر	التوفيق للتمويل الأصغر
100,00%	89,15%	77,39%	77,39%	بنك أعمال	مجموعة أبلان
53,11%	53,11%	53,11%	53,11%	القرض الإيجاري	المغربية للإيجار
100,00%	77,63%	56,80%	56,80%	مجموعة قابضة	BP Shore
100,00%	49,00%	ND	ND	العقار	**FBCT Sakane
100,00%	92,35%	92,35%	92,35%	مجموعة قابضة	ABI
54,74%	54,74%	54,74%	54,74%	ماسكة مكتب دراسات	M2T
NC	NC	43,13%	43,13%	العقار	BP REM
NC	NC	64,00%	64,00%	صندوق استثماري عام	صندوق مساهمة II
NC	NC	100,00%	100,00%	مجموعة قابضة	أتلنتيكميكروفينانس فور أفريقيا
NC	NC	100%	100%	تدبير قيم منقولة	Africa Transaction Processing & services Group (ATPS)
NC	NC	99,87%	99,87%	صندوق استثماري	العقارية للاستثمار
NC	NC	99,87%	99,87%	بنك	البنك الشعبي باتريموان
NC	NC	80,00%	80,00%	بنك	بنك اليسر

(\*) : تم تقديم البنوك الشعبية الجهوية في القسم II2

(\*\*) : صندوق توظيف مشترك خاص بالتسديد لا يتضمن الرأسمال

المصدر : البنك الشعبي المركزي

## II.5 . تقديم البنك الشعبي المركزي

## تطور القروض

يتوزع الجاري الصافي للقروض المقدمة للزبناء على الشكل التالي:

التطور		التطور		التطور		التطور		30/06/2017		2015		2014		( بملايين الدراهم )
16/يونيو	15/16	المفترض	15/16	15/14	15/14	2016	المفترضة	2015	2014	2015	2014	2015	2014	
5,78%	-6,44%	-9,63%	-	8,18%	30 666	28 991	32 080	30 987	33 748	قروض الخزينة والاستهلاك				
5,33%	16,41%	13,04%	7,34%	23 909	22 700	20 081	19 500	18 166	قروض التجهيز					
4,40%	10,31%	-2,89%	-	1,49%	27 259	26 109	26 885	23 668	24 025	القروض العقارية				
2,81%	14,71%	12,90%	24,73%	15 709	15 280	13 534	13 320	10 679	قروض أخرى					
<b>4,80%</b>	<b>6,41%</b>	<b>0,54%</b>	<b>0,99%</b>	<b>97 543</b>	<b>93 079</b>	<b>92 581</b>	<b>87 474</b>	<b>86 619</b>	<b>الجاري الصافي للقروض المقدمة للزبناء</b>					

المصدر : البنك الشعبي المركزي حسابات الشركة

إلى غاية متم دجنبر 2016، تحسن الجاري الصافي للقروض المقدمة للزبناء مقارنة مع الحسابات المفترضة لسنة 2015 بنسبة 0,54% ( من 92,5 مليار درهم إلى 93 مليار درهم) ونتج هذا الارتفاع عن قروض التجهيز (+13% من 20 مليار درهم إلى 22,7 مليار درهم ) و القروض الأخرى (+12,9% من 13,5 مليار درهم إلى 15 مليار درهم )، معوضة انخفاض قروض الخزينة وقروض الاستهلاك (-9,6%) والقروض العقارية (-2,9%).

وإلى غاية متم يونيو 2017، تطور الجاري الصافي للقروض المقدمة للزبناء مقارنة مع متم 2016. ويعزى هذا الارتفاع لارتفاع قروض الخزينة والاستهلاك (+ 5,78 % لتصل إلى 30,6 مليار درهم) وقروض التجهيز (+ 5,33 % لتصل إلى 23,9 مليار درهم) والقروض العقارية (+ 4,40 % لتصل إلى 27,2 مليار درهم) والقروض الأخرى (+ 2,81 % لتصل إلى 15,7 مليار درهم).

## تطور ودائع الزبناء

يتوزع جاري ودائع الزبناء حسب أنواع المنتوجات على الشكل التالي:

الحصة		30/06/2017		الحصة		2016		الحصة		2015		2014		( بملايين الدراهم )
الحصة	30/06/2017	الحصة	2016	الحصة	2015	الحصة	2015	الحصة	2014	الحصة	2014	الحصة	2014	
62,44%	37 395	59,15%	37 516	55,06%	37 068	54,51%	32 547	58,11%	31 674	حسابات دائنة تحت الطلب				
11,84%	7 093	10,89%	6 907	9,58%	6 449	8,30%	4 955	8,26%	4 504	حسابات الادخار				
22,16%	13 273	27,00%	17 127	29,72%	20 007	30,91%	18 454	29,59%	16 129	الودائع لأجل				

3,55%	2 127	2,96%	1 878	5,64%	3 797	6,29%	3 757	4,04%	2 203	حسابات دائنة أخرى
<b>100,00%</b>	<b>59 888</b>	<b>100,00%</b>	<b>63 428</b>	<b>100,00%</b>	<b>67 321</b>	<b>100,00%</b>	<b>59 713</b>	<b>100,00%</b>	<b>54 510</b>	<b>ودائع الزبناء</b>
	-5,58%		-5,78%		23,50%		9,54%		6,67%	نسبة النمو

المصدر : البنك الشعبي المركزي حسابات الشركة

إلى غاية متم 2016، سجلت ودائع الزبناء انخفاضا بنسبة 5,782% مقارنة مع سنة Proforma 2015 لتبلغ 63,4مليار درهم. ويعزى ذلك أساسا لانخفاض الحسابات الدائنة الأخرى ( -50% لتصل إلى 1,9 مليار درهم) والودائع لأجل ( -14% لتصل إلى 1,9 مليار درهم).

إلى غاية متم يونيو 2017، سجلت ودائع الزبناء انخفاضا بنسبة 5,58% مقارنة مع متم 2016 لتبلغ 60 مليار درهم. ويعزى ذلك أساسا لانخفاض الودائع لأجل ( -22,5% لتصل إلى 13,3 مليار درهم)

## البيانات المالية

### IV.2. الحساب الموطن للعائدات والتكاليف

التطور -06 17-06/16	30/06/2017	30/06/2016	التطور 15-16	التطور 14-15	2016	2015	2014	بملايين الدراهم
-2%	7 497	7 676	0%	1%	14 971	14 967	14 785	فوائد وعائدات مماثلة
0%	-2 418	-2 421	2%	-6%	-4 564	-4 478	-4 772	فوائد وتكاليف مماثلة
<b>-3%</b>	<b>5 078</b>	<b>5 255</b>	<b>-1%</b>	<b>5%</b>	<b>10 407</b>	<b>10 489</b>	<b>10 013</b>	<b>هامش الفوائد</b>
10%	1 350	1 228	10%	-3%	2 402	2 183	2 243	عمولات محصلة
-8%	-113	-123	36%	-29%	-314	-231	-326	عمولات مقدمة
<b>12%</b>	<b>1 237</b>	<b>1 105</b>	<b>7%</b>	<b>2%</b>	<b>2 088</b>	<b>1 952</b>	<b>1 917</b>	<b>هامش على العمولات</b>
1%	1 027	1 020	2%	-19%	1 786	1 752	2 158	أرباح أو خسائر صافية عن الأدوات المالية بقيمتها المستحقة حسب النتيجة
19%	534	449	1%	162%	615	609	233	أرباح أو خسائر صافية عن الموجودات المالية المتاحة للبيع
<b>6%</b>	<b>1 562</b>	<b>1 469</b>	<b>2%</b>	<b>-1%</b>	<b>2 401</b>	<b>2 362</b>	<b>2 391</b>	<b>نتيجة أنشطة السوق</b>
>100%	1 572	651	>100%	56%	3 964	1 113	715	عائدات الأنشطة الأخرى
>100%	-1 234	-349	<-100%	99%	-3 206	-575	-289	تكاليف الأنشطة الأخرى
<b>1%</b>	<b>8 216</b>	<b>8 132</b>	<b>2%</b>	<b>4%</b>	<b>15 655</b>	<b>15 341</b>	<b>14 747</b>	<b>العائد الصافي البنكي</b>
0%	-3 579	-3 565	5%	10%	-7 014	-6 667	-6 065	التكاليف العامة للاستغلال
6%	-469	-441	4%	4%	-869	-835	-804	مخصصات للاهلاك ولنقصان قيمة الأصول الثابتة غير الملموسة والملموسة
<b>1%</b>	<b>4 169</b>	<b>4 126</b>	<b>-1%</b>	<b>0%</b>	<b>7 771</b>	<b>7 839</b>	<b>7 877</b>	<b>النتيجة الإجمالية للاستغلال</b>
-8%	-1 618	-1 765	2%	7%	-3 323	-3 253	-3 027	تكلفة المخاطرة
<b>8%</b>	<b>2 550</b>	<b>2 360</b>	<b>-3%</b>	<b>-5%</b>	<b>4 449</b>	<b>4 586</b>	<b>4 850</b>	<b>نتيجة الاستغلال</b>
-38%	2	3	<-100%	<- 100%	6	-8	-2	حصة النتيجة الصافية محسوبة بطريقة حقوق الملكية
<-100%	-3	38	-81%	>100%	20	106	16	أرباح أو خسائر صافية عن الأصول الأخرى
-100%	-	-3	n.a	n.a	-	-	-	تغيرات قيم فوارق الامتلاك
<b>6%</b>	<b>2 550</b>	<b>2 398</b>	<b>-4%</b>	<b>-4%</b>	<b>4 475</b>	<b>4 684</b>	<b>4 864</b>	<b>النتيجة قبل احتساب الضرائب</b>
14%	-783	-686	-14%	3%	-1 436	-1 661	-1 608	ضرائب على الأرباح
<b>3%</b>	<b>1 766</b>	<b>1 712</b>	<b>1%</b>	<b>-7%</b>	<b>3 038</b>	<b>3 023</b>	<b>3 256</b>	<b>النتيجة الصافية</b>
0%	-	-	n.a	-100%	-	-	676	النتيجة - حصة البنوك الشعبية الجهوية
-24%	239	315	-23%	33%	395	511	384	النتيجة خارج المجموعة
<b>9%</b>	<b>1 527</b>	<b>1 397</b>	<b>5%</b>	<b>14%</b>	<b>2 643</b>	<b>2 511</b>	<b>2 195</b>	<b>النتيجة الصافية حصة مجموعة البنك الشعبي المركزي</b>
<b>9%</b>	<b>8,39</b>	<b>7,66</b>	<b>5%</b>	<b>9%</b>	<b>14,50</b>	<b>13,78</b>	<b>12,68</b>	<b>النتيجة حسب السهم ( بالدراهم)</b>
<b>9%</b>	<b>8,39</b>	<b>7,66</b>	<b>5%</b>	<b>9%</b>	<b>14,50</b>	<b>13,78</b>	<b>12,68</b>	<b>النتيجة المخففة حسب السهم ( بالدراهم)</b>

المصدر: البنك الشعبي المركزي - حسابات موطن طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

## IV.2. الحصيلة الموطدة

### الأصول

بملايين الدراهم							
التطور -06/16 17	التطور 15-16	التطور 14-15	30/06/2017	2016	2015	2014	
-11%	52%	25%	13 092	14 702	9 666	7 707	قيم الصندوق والبنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية
12%	47%	14%	41 813	37 244	25 335	22 299	أصول مالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة
1%	36%	-7%	36 522	35 993	26 512	28 390	أصول مالية متاحة للبيع
55%	-40%	69%	18 359	11 877	19 798	11 689	القروض والديون المطلوبة من مؤسسات الائتمان وتلك المعتمدة في حكمها
7%	2%	2%	229 083	213 853	210 134	206 082	القروض والديون المطلوبة من الزبناء
-7%	-5%	-7%	14 176	15 249	16 105	17 402	التوظيفات المملوكة حتى تاريخ الاستحقاق
23%	55%	-11%	1 391	1 131	731	818	أصول الضريبة المستحقة
98%	36%	67%	1 294	652	480	288	أصول الضريبة المؤجلة
14%	-16%	84%	8 547	7 521	8 913	4 834	حسابات التسوية وأصول أخرى
-1%	-12%	-20%	38	38	43	54	المساهمات في شركات وفق طريقة حقوق الملكية
5%	23%	7%	11 802	11 217	9 120	8 503	أصول ثابتة ملموسة
3%	23%	37%	937	907	737	538	أصول ثابتة غير ملموسة
2%	6%	22%	1 353	1 327	1 253	1 025	فارق الامتلاك
<b>8%</b>	<b>7%</b>	<b>6%</b>	<b>378 406</b>	<b>351 711</b>	<b>328 829</b>	<b>309 630</b>	<b>مجموع الأصول طبقا للمعايير الدولية للتقارير المالية</b>
67%	-2%	>100%	900	539	550	70	البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية
n.a	n.a	-100%	-	-	-	53	الخصوم المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة
n.a	n.a	n.a	-	-	-	-	أدوات مشتقة للتغطية
48%	31%	-20%	50 044	33 908	25 804	32 414	ديون تجاه مؤسسات الائتمان والمعتبرة في حكمها
1%	4%	9%	263 153	259 738	250 313	229 821	ديون تجاه الزبناء
n.a	n.a	n.a	-	-	-	-	ديون ممثلة بسند
>100%	-41%	-17%	890	133	224	270	سندات الدين المصدرة
40%	10%	-2%	1 693	1 211	1 100	1 127	خصوم الضريبة المستحقة
25%	15%	-56%	631	503	436	996	خصوم الضريبة المؤجلة
27%	25%	1%	9 094	7 171	5 721	5 643	حسابات التسوية وخصوم أخرى
29%	297%	571%	4 356	3 365	847	126	المؤن التقنية لعقود التأمين
4%	14%	33%	2 768	2 652	2 318	1 748	مؤن لمواجهة المخاطر والتحملات
16%	22%	-3%	3 723	3 215	2 642	2 719	إعانات، صناديق عمومية مرصدة وصناديق خاصة للضمان
>100%	-58%	1%	3 103	1 120	2 676	2 637	ديون ثانوية
4%	4%	14%	21 361	20 498	19 776	17 344	رأس المال و احتياطات مرتبطة
4%	5%	17%	12 889	12 405	11 847	10 101	احتياطات موطدة
-2%	12%	12%	4 037	4 134	3 700	3 294	- حصة المجموعة
n.a	n.a	-100%	-	-	-	5 001	- حصة البنوك الشعبية الجهوية
7%	2%	>100%	8 852	8 271	8 148	1 806	- حصة الأقليات
-8%	43%	19%	2 035	2 215	1 551	1 304	أرباح وخسائر كامنة أو مؤجلة، حصة المجموعة
-15%	22%	-8%	1 281	1 504	1 231	1 333	- حصة المجموعة

n.a	n.a	-100%	-	-	-	-40	- حصة البنوك الشعبية الجهوية
6%	122%	>100%	754	711	321	10	- حصة الأقليات
-42%	1%	-7%	1 766	3 038	3 023	3 256	النتيجة الصافية للسنة المالية
-42%	5%	14%	1 527	2 643	2 511	2 195	- حصة المجموعة
n.a	n.a	-100%	-	-	-	676	- حصة البنوك الشعبية الجهوية
-39%	-23%	33%	239	395	511	384	- حصة الأقليات
<b>8%</b>	<b>7%</b>	<b>6%</b>	<b>378 406</b>	<b>351 711</b>	<b>328 829</b>	<b>309 630</b>	<b>مجموع الخصوم طبقا للمعايير الدولية للتقارير المالية</b>

المصدر : البنك الشعبي المركزي - حسابات موطدة طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

## IV. المخاطر

يتوفر البنك على منظومة تتماشى وافضل المعايير الدولية. وتسمح لها بنية الحكامة المندمجة برصد المخاطر التي تواجهها ووضع نظام للمراقبة مناسب وفعال وإعداد نظام للتتبع وإعادة التقييم.

وتتوزع مسؤولية مراقبة وقياس وتوجيه المخاطر بين :

- أجهزة الحكامة والتوجيه ( اللجنة المديرية، مجلس الإدارة، لجنة الافتتاح، لجنة تدبير المخاطر، لجنة الاستثمار... ) ؛
- المديرية العامة لمخاطر المجموعة والوظائف الأخرى الخاصة والمنخرطة في تتبع المخاطر ( الائتمان والسوق والمالية والتشغيلية) ؛
- الأجهزة المكلفة بالمراقبة الداخلية.

## IV. مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في مخاطر الخسارة المترتبة عن تخلف مقترض عن سداد ديونه ( سندات، سلفات بنكية، ديون تجارية... ). وتتوزع هذه المخاطر على مخاطر التخلف عن الأداء الناتجة عن تقصير أو تأخير من طرف المقترض في سداد أصل الدين و/أو فوائده ومخاطر حول نسبة فائدة التحصيل في حالة التخلف عن السداد ومخاطر تراجع جودة محفظة الائتمان.

### لمحة عن منظومة تدبير مخاطر الائتمان

تقوم منظومة مراقبة وتدبير مخاطر الائتمان بالأساس على المحاور التالية :

- اتخاذ القرار بشكل جماعي ويتجسد من خلال إحداث لجان للقروض على كافة المستويات ( اللجان الجهوية للقروض، لجنة القروض للبنك الشعبي المركزي: اللجنة الداخلية للقروض، لجنة تحصيل المخاطر الكبرى... ) ؛
- الفصل بين أشغال الهيئات التجارية وتلك المكلفة بتقييم وتتبع وتدبير المخاطر المرتبطة بالقروض ؛
- تحديد اختصاصات وكيفيات تسيير جميع اللجان بواسطة دوريات.

وتم تحديد هذه المحاور ضمن إطار عام يستجيب للمتطلبات التنظيمية المنصوص عليها من طرف بنك المغرب. وداخل البنك الشعبي المركزي، تستجيب منظومة تدبير المخاطر ونظام المراقبة الداخلية كما هو الشأن بالنسبة للمجموعة إلى تتبع مشخص للأششطة المدرة للمخاطر. ويقوم هذا التتبع المنجز على كافة أصعدة البنك حول منظومة تشغيلية تتكون من ثلاثة عناصر :

- تقييم وتتبع مستقلين لجودة المخاطر،
- تتبع خاص للمخاطر الرئيسية ومخاطر التركيز،
- تتبع دائم وعن قرب للقروض الحساسة.

يتكامل هذا الجهاز تدريجيا مع إطار استساغة الخطر، بالارتكاز على بنية الحكامة الخاصة بنا، وثقافة تدبير المخاطر قوية الترسخ.

## نظام التنقيط الداخلي

لقد وضع البنك نظاما للتنقيط يتماشى مع المتطلبات التنظيمية من حيث الخدمة والاستعمال، قابل للتطبيق على كافة الأطراف المقابلة، سواء تعلق الأمر بدول ذات السيادة، بينوك أو بشركات. وتعد الشركات التي تشتغل في قطاع الإنعاش العقاري مؤهلة من خلال تنقيط المشاريع. ويخضع الزبناء من الخواص للتنقيط عند منح القروض الاستهلاكية والعقارية. وفي سياق آخر، البنك ملتزم في مشروع هيكله يهدف إلى بناء نظام تنقيط بالتجزئة سيصلح لبناء شطره الثاني اللازم للانتقال إلى نهج 'التنقيط الداخلي'.

يشكل نظام التنقيط محرك جهاز تدبير مخاطر الائتمان ويرتكز على سلسلة من النماذج تتلائم مع كل فئة من الأصول. كما يتجلى التنقيط في إعطاء نقطة لكل طرف مقابل حسب سلم مكون من 8 درجات ( من A إلى H انطلاقا ابتداء من أفضل المخاطر إلى الأسوء) علاوة على التخلف في الأداء. ويتم ربط كل درجة بمجال للتنقيط واحتمال للتخلف. ويشكل التنقيط أحد المعايير الأساسية لسياسة منح القروض.

ويتم إعطاء النقطة في وقت تكوين ملف القرض، ويتم مراجعتها على الأقل مرة واحدة في السنة. بالإضافة إلى ذلك، يتم أيضا إيلاء الاهتمام للانسجام بين القرارات المتخذة والمستوى المقدر للمخاطر الذي تولده كل نقطة، وهي على سبيل المثال مختلف المعلومات النوعية والكمية التي تتضمنها الشبكة.

ويشكل التنقيط أيضا محورا مهما في تقييم جودة تعرضات البنك، من خلال تحليل المحفظة التي جرى تنقيطها وتطور توزيعها. وبالنسبة للأطراف المقابلة التي تعاني من تدهور جودة المخاطر (نقط H وG) فإنه يتم تتبعها بشكل خاص بإخضاعها لفحص على مستوى لجان المخاطر.

علاوة على ذلك، وفي إطار أشغال الصيانة المستمرة لأداة تصنيف الشركات، حددت المجموعة سلسلة من الاختبارات لقياس فعالية نماذج التنقيط من حيث التمييز، وتوقع الفشل والاستقرار. ويتم إجراء هذه الاختبارات المعروفة باسم backtesting سنويا لضمان استمرارية نماذج التقييم، والقيام بإجراءات تصحيحية إذا لزم الأمر.

### منظومة تتبع مخاطر التركيز

تشكل مخاطر التركيز موضوع تتبع دقيق من طرف البنك ليستجيب من جهة للقواعد الاحترازية التي تفرضها متطلبات قسم المخاطر ومن جهة أخرى ضمان التنوع اللازم لتخفيف المخاطر.

وتم إنجاز منظومة تدبير وتتبع مخاطر التركيز حول العناصر التالية :

- اهتمام خاص بالتعهدات كلما تجاوز مستواها 5 % من الأموال الذاتية للبنك ؛
- إجراءات دراسة 100 مخاطر الأولى بمعنى الطرف المقابل أو مجموعة الأطراف المقابلة المرتبطة ( حوالي 55 مقابلة خارج الشركات التابعة ) ؛

- إجراءات مراجعة المحفظة التي تركز على قاعدة من بيانات المخاطر تم إحداثها وإغناؤها باستمرار من طرف مختلف التطبيقات التي تمكن من رفع جميع المعلومات اللازمة لدراسة مجمعة لمحفظة معينة ( قاعدة المجموعات والتعهدات، مركزيات الحصيلة الذاتية للبنك، قاعدة التتقيط... ) ؛
- منظومة الحدود الفردية والقطاعية تشكل القواعد الأولى لمحيط استساغة المخاطر.

### مراجعة المحفظة

تشكل مراجعة المحفظة أكثر فاكثر أداة مهمة في منظومة مراقبة وتدبير مخاطر التكرز الكبرى. وتأتي لتكمل المناهج التقليدية للمراجعة لسنوية للملفات والتتبع الدائم للتعهدات، استنادا على معايير الاستعمال في مجال تقييم مخاطر الائتمان ( معطيات خاصة بالقطاعات، العناصر الكمية والكيفية المتعلقة بالطرف المقابل ومجموعة الائتماء...).

وبهم تتقيط المحفظة مجموعة من الأصول يتم تجميعها حسب قطاع معين وحسب أصناف المخاطر ومستوى التعهدات... ومن خلال تحليل شامل ومتزامن لمحفظة معينة مما يسفر عن تصنيف منسجم للأطراف المقابلة وإجراء تحديد للحدود الفردية. ويسمح التناسق في الآراء بين الوظائف التجارية والمكلفة بالمخاطر للأجهزة العليا بالتوفر على الرؤية اللازمة لاتخاذ القرار لا سيما فيما يخص السياسة التجارية المعتمدة تجاه محفظة معينة ( تطوير علاقات ، تعزيز الضمانات...).

### منظومة استساغة مخاطر الائتمان

في إطار التكوين التدريجي لمنظومة استساغة المخاطر اللازمة للتوجيه الاستراتيجي للبنك، تمت مراجعة الحدود القطاعية بشكل معمق في سنة 2017 لتستكمل في سنة 2017 من خلال مراجعة الحدود عبر مجموعات الأطراف المقابلة :

حدود التركيز القطاعي: يرتكز هذا النهج الجديد على معايير نوعية وكمية ويجمع بين قياس درجة خسارة القطاعات مع قدرة هذه الأخيرة على التطور من أجل تحديد أقصى مستويات الالتزام التي ينبغي عدم تجاوزها بالنسبة لكل قطاع. هذه الحدود الجديدة تمكن من توجيه استراتيجية التنمية والتمركز القطاعي للبنك.

حدود التركيز الفردي: اعتمادا على منهجية مراجعة المحفظة، تشكل المخاطر الرئيسية للبنك موضوع تحليل مجمع يسمح بالقيام بتصنيف من خلال مستويات المخاطر.

بناء على هذا التصنيف، ومن خلال إدماج معايير أخرى ( طبيعة ومستوى النشاط، أموال ذاتية للطرف المقابل والبنك والحدود القطاعية... ) ووضع حدود عبر مجموعات الأطراف المقابلة بعد مصادقة اللجان المختصة.

### تدابير تتبع القروض الحساسة

تهدف تدابير تتبع المخاطر الحساسة إلى تحديد بشكل قبلي للإشارات المتقدمة لتراجع مفترض في وضعية الزبناء بغية معالجة هذه الحالات بشكل سريع في الوقت الذي تكون فيه عمليات حماية مصالح البنك أكثر نجاعة وأقل تكلفة.

يتم تحديد وتتبع هذه الديون بشكل مشترك من طرف وظائف المخاطر و المحاور المهنية بوتيرة شهرية. ويتمثل الآلية الموضوعة في تبادل المعلومات بشكل دائم مع مديري العلاقة حول كل وضعية بغية الشروع في التداولات التي تفرضها النسوية المحتملة للدين.

وبالنسبة للحالات التي تتكرر باستمرار خلال 3 أشهر والتي لم تسجل أي تقدم في وضعيتها، يتم إدراجها في قائمة " Watch List " بعد موافقة اللجنة المسؤولة. ولهذا الغرض، تشكل قائمة الديون الحساسة « Watch List » التي تجسد نتيجة عمليات المراقبة المذكورة موضوع تتبع يسمح للبنك بالحفاظ زمنيا على مؤهلاته في التحصيل. وعلى مستوى التمويل، تشكل قائمة الديون الحساسة « Watch List » قلب منظومة تحديد حجم المؤونات على أساس جماعي ( المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والمخاطر العامة ) على أساس حسابات الشركة). وذلك ما يمكن من تحقيق تناسق فعال بين نظام تدبير المخاطر ونظام التمويل.

### III. مخاطر السوق

تمثل مخاطر السوق مخاطر الخسارة أو التعرض الخاص بمحفظة التداول. وتنتج هذه المخاطر عن نمو سلبي لمعايير السوق (معدل الصرف، نسبة الفائدة، أسعار سندات الملكية ، تغيرات الأدوات المالية المشتقة). وبغية تأطير والتحكم في مخاطر السوق، وضع البنك منظومة لتدبير المخاطر تطابق المعايير الدولية في المجال. وترتكز هذه المنظومة على مبادئ توجيهية واضحة و سياسات ومساطر داخلية تتماشى و مستويات المخاطر المسموح بها وأهداف المرودية، وذلك بشكل يتلاءم مع الأموال الذاتية للبنك. تسمح المبادئ التوجيهية لاستراتيجية مخاطر المجموعة ب:

- التحكم في مخاطر التعرضات
  - تأمين تطور أنشطة السوق الخاصة بالمجموعة في إطار التوجهات الاستراتيجية للمخطط متوسط الأمد والمقتضيات التنظيمية،
  - اعتماد أفضل الممارسات في مجال تدبير المخاطر بالنسبة لكافة أنشطة المجموعة
- يتم تجسيد مستوى المخاطر المسموح به الذي يطبقه البنك في مواجهة مخاطر السوق من خلال تدبير الحدود وتفويض الصلاحيات. ويتم تحديد المستويات المسموح بها بشكل لا ينجم عن التعرضات لمخاطر السوق خسائر قد تضر بالمثانة المالية للبنك وتعرضه لمخاطر غير معتبرة أو مهمة.

### منظومة تدبير وتتبع مخاطر السوق

بغية تأطير مخاطر السوق في مختلف أنشطة السوق وضمان مراقبتها، وضعت المجموعة منظومة تقوم على أربعة محاور:

- نظام تفويض السلط يحدد منهج الطلب والتصديق على الحدود والترخيص بالتجاوزات،

- نشاط التوجيه والتحكيم بين مختلف أنشطة السوق عبر لجنة التوظيف،
- نشاط تتبع ومراقبة مؤشرات المخاطر من طرف هيئات وأجهزة مراقبة مخاطر السوق،
- مجموعة من آليات تدبير ومراقبة مخاطر السوق،

يتم تتبع مخاطر السوق الناتجة عن المحفظة البنكية وتدبيرها وإدماجها في إطار تدبير المخاطر البنوية للنسب والسيولة.

### الحدود المطبقة

يتم تطبيق تدابير الحدود على كافة أنشطة السوق المرتبطة بمحفظة التداول وتشمل حدود الجاري حسب المحفظات وحدود المدة والحساسية لأسعار الفائدة و حدود المنتجات المشتقة وحدود التركيز حسب أصناف الفصول وحسب سهم المجال الاستثماري لمحفظة الأسهم. يتم تعزيز هذه التدابير بحدود القيمة المعرضة للمخاطر مثل الحدود العامة حسب المحفظات وحسب أصناف عوامل المخاطر. وتقوم منظومة حدود المخاطر على شبكة لتفويض الصلاحيات حسب الأدوات المالية وحسب الأسواق وحسب المتدخلين. وتقوم دورية داخلية بتأطير تدابير الاقتراح والمصادقة على الحدود.

### آلية تتبع وتدبير المخاطر

يعتمد تقييم البنك لمخاطر السوق على الجمع بين مجموعتين من التدابير التي تمكن من تكميم المخاطر الافتراضية: حساب القيمة المعرضة للمخاطر من جهة، واستخدام تدابير الحساسية وسيناريوهات الضغط من جهة أخرى. تعتبر القيمة المعرضة للمخاطر الخسارة القصوى المفترضة التي يمكن أن تتكبدها محفظة جراء تحركات سلبية لمعايير السوق، لمدة محددة وعلى مستوى نطاق ثقة معين. يحتفظ البنك بنطاق ثقة مع أفق يوم واحد، بالاعتماد على سنتين من المعطيات المسجلة. وهو ما يمكن من تتبع، كل يوم بيومه، مخاطر السوق التي يتخذها البنك فيما يخص أنشطة التجارة في الظروف السوق العادية.

إن الطريقة المعتمدة في حساب القيمة المعرضة للمخاطر هي تلك المرتبطة بنموذج تاريخي يرتكز على سيناريوهات تاريخية لعوامل المخاطر المرتبطة بمحفظة التداول. يأخذ هذا النموذج ضمناً بعين الاعتبار الارتباطات بين مختلف عوامل المخاطر. وتحتسب القيمة المعرضة للمخاطر الشاملة بالنسبة لمجموع أنشطة التفاوض، حسب طبيعة الأداة وحسب صنف عوامل المخاطر.

ووعياً منها بحدود نموذج القيمة المعرضة للمخاطر، تدرج المجموعة في منظومتها الخاصة بالمراقبة تحاليل وحدود للحساسية.

وبه يتم تقدير التأثيرات من حيث الأرباح والخسائر انطلاقاً من سيناريوهات معيارية أو سيناريوهات ضغط، وذلك بالنسبة لمحفظة البنك برمتها. ويتم اختيار هذه السيناريوهات من ضمن ثلاث فئات وهي: سيناريوهات مثبتة سابقة وسيناريوهات افتراضية وسيناريوهات معاكسة.

يتم تتبع مخاطر السوق بشكل يومي من طرف مديرية الوظائف الوسطى ومديرية المخاطر المالية ومخاطر الأسواق. وتتأكد لجنة تدبير المخاطر عبر تقارير دورية من مستويات التعرض والمردودية والمخاطر المرتبطة بأنشطة السوق واحترام المقتضيات التنظيمية والتقييد بإجراءات الحدود. ويتضمن التقرير المقدم لمختلف اللجان فضلا عن تحليل حساسيات المحفظات وعمليات محاكاة في حالة سيناريوهات قصوى تراعي بنية المحفظات والارتباطات مع مختلف عوامل المخاطر.

#### IV. مخاطر الأصول والخصوم

تهدف استراتيجية تدبير المخاطر العامة للنسب والسيولة إلى التحكم في المخاطر كما تنص على ذلك المساطر التنموية التي تعتمد عليها المجموعة. وتقوم هذه الاستراتيجية على المبادئ الرئيسية التالية:

- توجيه الأنشطة التنموية في مخطط متوسط الأمد مع الأخذ بعين الاعتبار مخاطر النسبة والسيولة.
- الحفاظ على بنية قارة ومتنوعة لودائع المجموعة مع التحكم في المؤهلات التنموية للتعهدات
- التحسين التدريجي للفارق الإجمالي بين النسب، بغية الحفاظ على نوع من التوازن بين مختلف الأنشطة من حيث المستوى المقدر للمخاطرة فيما يخص النسب والسيولة.
- تطوير الموجودات ذات النسب المتغيرة من أجل تحصين جزء من الحصيلة إثر تطور غير ملائم لأسعار الفائدة.

#### المخاطر العامة لنسب الفائدة

تمثل المخاطر الإجمالية للنسب الخسارة الناتجة عن التطور السلبي لأسعار الفائدة على مستوى حصيلة البنك الكلية بالنظر إلى قدرتها على تحويل الادخار والموارد إلى تشغيلات منتجة.

يعتبر تحليل المخاطر الإجمالية للنسب معقدا، بسبب ضرورة تكوين افتراضات تتعلق بسلوك المودعين بخصوص آجال الودائع المستردة تعاقديا تحت الطلب وعلى مستوى الأصول والخصوم غير الحساسة إزاء سعر الفائدة بشكل مباشر. عندما تكون الخصائص السلوكية لمنتج مختلفة عن خصائصه التعاقدية، يتم تقييم الخصائص السلوكية من أجل تحديد مخاطر سعر الفائدة الحقيقية الكامنة.

يتم إجراء عمليات تقييم ومراقبة المستوى العام للمخاطر الإجمالية للنسب على النحو التالي:

- مرة واحدة كل ثلاثة أشهر عند حصر البيانات التركيبية
- مرتين في السنة، كإجراء مساندة لعمليات التخطيط (مرحلة بيان التوجهات الاستراتيجية ومرحلة تحديد إطار المخطط المالي المتوسط الأمد)، باعتبارها إجراء للمصادقة النهائية على المخطط المتوسط الأمد.
- بمناسبة تغيرات مهمة في جداول التسعيرات من أجل تقييم التأثيرات.

يرتكز هذا الجهاز المراقباتي على:

- منهجية للتقييم تقوم على مقارنة الفوارق. تتم ترجمة ذلك من خلال تصنيف الموجودات والمطلوبات حسب نوع الاستحقاق ومعدل الفائدة (ثابت ومتغير) مع الأخذ بعين الاعتبار عوامل المدة المتبقية والوضع المستقبلي (مقارنة توقعية في أفق 3 سنوات ووفق افتراضات المخطط المتوسط الأمد).
  - نظام إعداد تقارير كل ثلاثة أشهر ترفع إلى لجنة تدبير المخاطر حول مستويات التعرض للمخاطر، واختبارات الضغط حول تأثير ذلك على العائد الصافي البنكي وعلى الأموال الذاتية، وكذا النمو التوقعي للنسب الاحترازية.
  - نظام حدود يراعي تأثيرات المخاطر على العائد الصافي البنكي والأموال الذاتية، كما تم تحديدها من طرف لجنة تدبير المخاطر والتقيد بالقوانين وصادقت عليه اللجنة المديرية.
- يهدف التدبير الكلي للنسب، من خلال هذا الجهاز إلى زيادة تأثير النسب على الربح وعلى الأموال الذاتية بالارتكاز على حساب الفوارق الستاتيكية والديناميكية حسب الوثيرات التي تم تحديدها فيما سبق.

#### مخاطر السيولة

يمكن أن تتجم هذه المخاطر عن بنية الحصيلة بفعل الفوارق بين الاستحقاقات الفعلية لعناصر الأصول والخصوم واحتياجات تمويل الأنشطة المستقبلية وسلوك الزبناء أو بفعل اختلال مفترض في الأسواق أو في الظرفية الاقتصادية.

#### آلية تدبير المخاطر العامة للسيولة

ويهدف تدبير مخاطر السيولة إلى ضمان الاستفادة من الأموال الضرورية بقصد أداء التعهدات المالية عند حلول أجل استحقاقها. ويتم تدبير هذه المخاطر عبر الحفاظ على مستوى كاف من السندات السائلة وتمويل بأموال قارة ومتنوعة. وتتكون محفظة السندات بشكل أكبر من سندات الخزينة وبدرجة أقل من الوضعيات على الأسهم السائلة وعلى هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة.

يرتكز تدبير السيولة على:

- مواكبة مختلف نسب السيولة حسب المقتضيات الداخلية وتلك المترتبة عن القوانين
- إعداد جدول استحقاق للسيولة يقوم على مختلف السيناريوهات الديناميكية وعلى أفق خطط الأمد المتوسط. إضافة إلى إعداد جدول للسيولة الساكنة يقدم معلومات حول حالة سيولة البنك على الأمدين المتوسط والطويل.
- مواكبة محفظة الاستثمار وإعداد إسقاطات تدفقات الخزينة.
- المحافظة على تشكيلة متنوعة لمصادر التمويل ومتابعة تركيز الودائع حسب نوعية المنتج والمقابل مع القيام بتتبع منتظم لتجمع أكبر عشر مودعين.
- الحفاظ على علاقات متميزة مع المؤسسات المستثمرة والشركات الكبرى.

- تتوفر المجموعة على سياسة لتدبير مخاطر إعادة التمويل المطبقة في الظروف العادية للسوق وأيضا في حال وقوع أزمة سيولة. وتحدد هذه السياسة آليات التنوع والبدائل التي تسمح بالتخفيف من مخاطر إعادة التمويل في حالة أزمة متواصلة للسيولة. وتشكل الودائع عند الطلب للزبناء ( حسابات جارية وحسابات الادخار) حصة مهمة للتمويل العام للمجموعة والذي أظهر استقراره مع تعاقب السنين. من ناحية أخرى، يعتبر البنك الشعبي المركزي مت دخلا مهما في الأسواق النقدية وللسندات عن طريق أنشطته في الأسواق. وتسمح وضعية البنك الشعبي المركزي بالجوء على الأجل القصير لعمليات الحفظ لدى بنك المغرب والبنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

## ٧. مخاطر التشغيل

### منظومة تدبير مخاطر التشغيل

طورت المجموعة أدوات للتدبير وتدابير لتعزيز التحكم في مخاطر التشغيل. وتم تعريف هذه الأخيرة بكونها مخاطر التعرض لضرر محتمل يرجع لعدم توافق أو لخلل يعزى للمساطر، للأشخاص، للأنظمة أو للأحداث الخارجية. هذا التعريف الخاص بمخاطر التشغيل يشمل المخاطر القانونية ومخاطر السمعة، لكنه لا يشمل المخاطر الاستراتيجية. بعيدا عن المتطلبات التنظيمية لتوزيع الأموال الذاتية فيما يتعلق بمخاطر التشغيل، تهدف الآليات التي تم وضعها إلى تنفيذ توصيات بنك المغرب بشكل أفضل والممارسات الموصى بها في اتفاقات بازل II. وبصفة عامة، فهي تندرج في نظام تحسين مستمر:

- تجميع المعطيات على المخاطر (المحتملة) و/أو الحوادث (المثبتة)
- تحليل هذه المخاطر و/أو الحوادث وتقييم نتائجها المالية
- تسليم المعطيات المتعلقة بالمخاطر و/أو الحوادث وتقدير التعرض لمخاطر التشغيل
- الشروع في اتخاذ إجراءات وقائية وتصحيحية التي تصبح ضرورية من أجل خفض التأثيرات واحتمال وقوع أحداث المخاطر.

### تنظيم وظيفة مخاطر التشغيل

يتمحور تنظيم وظيفة مخاطر التشغيل على مستوى المجموعة حول:

- الوظيفة المركزية على مستوى البنك الشعبي المركزي الذي يتكلف بتصميم وقيادة الأدوات المنهجية والمعلوماتية
- مسيرين للمخاطر على مستوى البنوك الجهوية، تناط بهم مهمة ضمان التناوب على الوظيفة المركزية على مستوى البنوك الشعبية الجهوية

- مراسلون يتم تعيينهم حسب المهنة في إطار مساطر تحصيل الخسائر. وتتمثل مهمتهم في تحديد خسائر التشغيل وتأريخها ضمن منظومة تدبير المخاطر المشتركة بين جميع وكالات البنك الشعبي وبعض فروع
- مراسلون على مستوى الشركات التابعة للبنك الشعبي والذين يعملون على ضمان تنفيذ منهجية ووسائل مخاطر التشغيل بتنسيق مع الآلية المعتمدة داخل المجموعة.

#### أهم أدوات تدبير مخاطر التشغيل

وتتمثل الأدوات المنهجية الأبرز في المحاور الأربعة التالية : خارطة مخاطر التشغيل وتدابير جمع العوارض وتتبع المخاطر المتعلقة بالأنشطة المرحلة وخطة استمرارية النشاط.

#### خارطة المخاطر

تعتمد هذه المقاربة على مناهج مرجعية وتعتمد التقطيع الذي وضعه التنظيم. ومن خلال ورشات مع الخبراء المهنيين، يتم تحديد ووصف أحداث المخاطر. ويتم بعد ذلك تقييم هذه الأحداث وفق معيارين وهما الوتيرة والتأثير المالي.

ويتم تقييم آلية التحكم في المخاطر لكل حادث يتعلق بالمخاطر حسب ثلاث مستويات: مرضي، يتطلب تعزيز، او غير مرضي.

وتمكن الخرائط من الحصول على رؤية هرمية وإعطاء الأولوية لخطط العمل حسب التخصص. بصفة عامة، يتم إدراج مخططات الأعمال السابقة الذكر في المشاريع التي أطلقها البنك وتتبعها في إطار لجنة المراقبة الدائمة ومخاطر التشغيل.

#### تجميع العوارض

وفقا للقوانين التنظيمية، تم وضع نظام تجميع الخسائر وعوارض التشغيل يركز على آلية تصريح ذات نظرة مزدوجة. ويقوم مراسلي التجميع في مختلف التخصصات بإدخال تلك العوارض في النظام المعلوماتي المخصص لذلك، بحيث يرتقب سير عمل من أجل تمكين المسيرين من مراقبة دقة المعلومات المزودة من طرف المتعاونين وأن يتم إعلامهم بالأحداث التي حصلت في نطاقهم من أجل وضع إجراءات تصحيحية.

## تتبع الأنشطة المرحلة

من أجل تقييم المخاطر التي تحدد البنك، تم وضع شبكتين للتقييم :

- شبكة وقوع المخاطر تتضمن 8 محاور ( وضع الخدمة، عدد الخدمات في الجهة، تكلفة الخدمة، المتطلبات التنظيمية...) على سلم من 1 إلى 4 يسمح بتصنيف الخدمات وفق تعرضها للمخاطر ؛
- شبكة على مستوى المراقبة تتضمن 5 محاور ( الصحة المالية، خطة استمرارية النشاط، زيارة مقدم الخدمات...) على سلم من 1 إلى 4 يسمح بإبراز مستوى التحكم في المخاطر بين مقدمي الخدمات في نفس النشاط.

### خطة استمرارية النشاط

تسمح تحاليل التأثير على النشاط والمدة القصوى للتوقف المقبولة بتحديد التدابير المطلوب اتخاذها بشكل استعجالي عند الأزمات. وبالنسبة لكل حالة حساسة، هناك مخطط إنجاز مهني يحدد دور كل واحد في حالة وقوع حادث والإمكانيات المتاحة والعمليات الفورية التي ينبغي القيام بها في موقع التراجع. كما تجدر الإشارة إلى عدم وقوع أي حادث مهم خلال النصف الأول من سنة 2017 يستدعي قيام البنك بتفعيل خطة استمرارية النشاط.

## .VI. مخاطر البلد

### سياسة السيطرة على المخاطر

تمتلك المجموعة نظاما لإدارة مخاطر البلد شيد على أساس نموذج تقييمي داخلي. هذا النموذج يمكن من قياس المخاطر على البلد انطلاقا من بيانات كمية ( مؤشرات اقتصادية و مالية ) و بيانات نوعية ( البيئة السياسية و القانونية ). إن قائمة المؤشرات المستعملة متعددة ( التضخم و الموازنة العامة و ديناميكية الاستثمار و سيادة القانون و الجودة التنظيمية ) كما أنها تركز منشورات و تقييمات منظمات دولية ( صندوق النقد الدولي و البنك الدولي و مشروع ممارسة أنشطة الأعمال ... )

يتم تقسيم هذا التصنيف إلى أربعة أخطار متعددة : خطر التخلف عن سداد الديون السيادية و خطر عدم التحويل و الخطر الذي يحيط بالشركات جراء حدوث صدمة اقتصادية كلية بالإضافة إلى خطر انهيار النظام البنكي. و لكل من هذه الأنواع تصنيفات تميز المخاطر المتوقع حدوثها في أمد قصير ( أقل من 12 شهرا ) عن المخاطر المتوسطة الأجل ( أكثر من 12 شهرا ).

و في إطار تطبيق هذا النظام، و منذ سنة 2015، قام البنك الشعبي المركزي بتنفيذ عملية تزويد تغطي مخاطر البلدان في جل واجهاتها ببلدان افريقيا جنوب الصحراء حيث توجد " بنك أطلانتيك الدولي - ABI" .

و في ما يخص إدارة المخاطر، تضع المجموعة نصب محاورها الأولية مواءمة النظام المحلي مع معاييرها. في هذا الصدد، تم تسخير سنة 2016 لإنجاز هذا المشروع من خلال :

- الإنشاء الفعلي لقسم إدارة المخاطر المحلية علة مستوى الشركة القابضة " بنك أطلانتيك الدولي" مدعوم

بقسم مراقبة الالتزامات يتم خلقه على مستوى كل شركة فرعية

- إنشاء لجان مخاطر " بنك أطلانتيك الدولي" و الشركات المدعومة بتماش مع أفضل الممارسات

- توسيع قاعدة أدوات إدارة المخاطر ( إدارة التركيز و مخاطر حساسة و ... )

إن مبادرة البنك الشعبي المركزي هي دليل على سياستها الصارمة لإدارة جميع المخاطر، بهدف بناء نموها على أسس متينة وتعزيز دعائمها الأساسية.

## تنبيه

لا تمثل المعلومات الواردة أعلاه سوى جزء من بيان المعلومات المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل تحت المرجع VI/EM/038/2017 بتاريخ 14 من دجنبر 2017 وتوصي الهيئة المغربية لسوق الرساميل بقراءة بيان المعلومات كاملا والموضوع رهن إشارة العموم حسب الكيفيات المبينة في هذا الملخص.